

CD/PV.1016  
16 May 2006

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة عشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد دورو - رومولوس كوستيا (رومانيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠١٦ لمؤتمر نزع السلاح.

بودي، ونحن نبدأ الجزء الثاني من دورة ٢٠٠٦ لمؤتمر نزع السلاح، أن أوجه كلمة وداع للزميلين اللذين غادرا المؤتمر منذ انتهاء أعمالنا في آذار/مارس، ألا وهما سعادة السفير الأسترالي مايك سميث وسعادة سفير جمهورية كوريا السيد إن - كوك بارك. وأود أن أطلب من وفدي بلديهما نيابة عن المؤتمر أن يبلغاهما أسمى عبارات التقدير لما قدماه من مساهمات قيمة عديدة في مساعينا طوال مدة عملهما هنا، وأن ينقلا إليهما كذلك تمنياتنا الصادقة لهما بالنجاح والتوفيق في مهامهما الجديدة.

وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد الذين تولوا مؤخراً مسؤولية تمثيل حكومات بلدانهم في المؤتمر، وهم سعادة السفيرة كارولين ميلار ممثلة أستراليا، وسعادة السفير دونغ - هي تشانغ ممثل جمهورية كوريا، وسعادة السفير جون ستيوارت دنكن ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

وأود كذلك أن أرحب بالمدير الجديد لشعبة جنيف لإدارة شؤون نزع السلاح ونائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، سعادة السفير تيم كولي من نيوزيلندا الذي تولى مهامه في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لهم تعاوننا معهم ودعمنا لهم في أداء مهامهم.

وقائمة المتكلمين في الجلسة العامة لهذا اليوم طويلة، فأرجو أن تتحلوا معي ببعض الصبر. وتضم هذه القائمة: باكستان، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والنمسا باسم الاتحاد الأوروبي، وسويسرا، وشيلي، وإسبانيا، والنرويج، وكندا، وألمانيا، وبولندا، واليابان، والاتحاد الروسي، والسويد، وتركيا، وهولندا، وجمهورية كوريا، والأرجنتين، وإيطاليا، والهند، والجزائر، وبلجيكا، وأستراليا.

وأود أن نبدأ نقاشنا آملاً أن نتوخى شيئاً من الدقة والسرعة في الحديث مراعاة لطول هذه القائمة. وأود أن أستهل بإعطاء الكلمة لسعادة السفير مسعود خان ممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أننا نبدأ أسبوع المناقشات حول المواد الانشطارية، فإننا نشكركم ورؤساء مؤتمر نزع السلاح الآخرين على حكمتكم جميعاً وعلى تمسُّكم بتنظيم هذه المناقشات في مجموعات مركزة.

توجد معاهدة المواد الانشطارية في صميم النقاش الدائر في مؤتمر نزع السلاح وكذلك في آلية الأمن ونزع السلاح بأكملها بالفعل. ولا يمكن إنكار أهميتها المركزية، بيد أنها ليست مسألة مستقلة لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي و ضمانات الأمن السلبية. وليست هذه الروابط روابط تفاوضية خارجية بل هي صلات معيارية وقانونية وموضوعية أقيمت بحرية وعن طواعية وبشكل مشترك. وقد أدى غياب برنامج عمل متفق عليه بشأن هذه المسائل إلى تجميد العمل في مؤتمر نزع السلاح طوال السنوات الثماني الماضية.

لقد سمعنا في الماضي القريب نداءات من جميع الأطراف تحثنا على الشروع في المفاوضات على الفور دون أن نحدد كيف يمكننا القيام بذلك. وسيكون علينا، للإجابة على هذا السؤال، أن نتناول سؤالين آخرين هما عجز المؤتمر وماذا نريد؟ لماذا عجز مؤتمر نزع السلاح عن بدء العمل على معاهدة للمواد الانشطارية وما الذي نود تحقيقه على كل حال؟ لنبدأ بالسؤال الأول.

لقد عجزنا عن الشروع في التفاوض بشأن معاهدة المواد الانشطارية بسبب التقويض المتزايد والمتعمد للالتزام بالمبادئ المتفق عليها، والمحاولات الرامية إلى تغيير المعايير المجمع عليها لإجراء المفاوضات، والجهود الهادفة إلى تخفيف مضمون المفاوضات أو مراقبته قبل بدايتها. ولم تسخر التنازلات المتعاقبة تسخيراً كاملاً. وما فتئ الهدف والغرض المتوخيان يتغيران باستمرار، مما أدى إلى وضع متقلب وثابت في آن واحد - متقلب من حيث تحديد الهدف وثابت من حيث العمل في مؤتمر نزع السلاح.

وما انفك المأزق الذي يتخبط فيه المؤتمر يشتد في ضوء عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ قرارات في مجالي الأمن ونزع السلاح بسبب الامتثال لقاعدة الاستثنائية وتآكل مبدأ تعدد الأطراف. وقد جاء فرانسيس فوكوياما بمصطلح يعبر عن هذه الظاهرة هو "تعدد تعددية الأطراف"، الذي يعني العمل بتعددية الأطراف في إطار الأمم المتحدة ولكن دون إغفال الترتيبات الأخرى الثنائية والمعدودة الأطراف.

هذا إذن هو جوهر الموضوع: إنها أزمة الإرادة السياسية التي تكبلها مخاوف بعض الدول الرئيسية من الأخطار التي يمكن أن تحدث بمصالحها الحيوية لو بدأت المفاوضات على المسائل الأربع وفي إطار تعددية الأطراف التقليدي. إنها إذن أزمة تتجاوز معاهدة المواد الانشطارية - إنها أزمة تعددية الأطراف.

وأود الحديث بإيجاز عن المبادئ التي يقوم عليها الخطاب الذي يتناول معاهدة المواد الانشطارية، والذي لم ينشأ من عدم. فقد دعت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المخصصة لترع السلاح إلى حظر المواد الانشطارية كجزء من هدف مزدوج هو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وحظي هذا المبدأ بدعم كل من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام المعتمد بالإجماع عام ١٩٩٣ والمؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ والأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة. وكان الهدف المنشود هو صياغة مشروع معاهدة للمواد الانشطارية تعزز أمن كافة الدول بغض النظر عن حجمها ووضعها وتكون صكاً لترع السلاح النووي وعدم الانتشار على السواء.

وقد عكس تقرير شانون لعام ١٩٩٥ توافقاً في الآراء حول معيارين لمعاهدة المواد الانشطارية هما: (أ) اتفاق على بدء المفاوضات بشأن معاهدة عالمية غير تمييزية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً بشكل فعال؛ و(ب) النطاق المنفتح غير التقييدي الذي تبلور في التأكيد على أن الولاية المقررة لإنشاء لجنة مخصصة لا تمنع الوفود من إثارة مسائل الإنتاج السابق والمقبل وتدابير المواد الانشطارية. ولا يمكن اعتبار هذه القاعدة المتفق عليها للتفاوض شرطاً مسبقاً. فهناك حرية متأصلة في ولاية شانون لإثارة أي مسألة سواء منها وقف إنتاج المواد الانشطارية أو المخزونات الموجودة منها أو إدارتها أو التحقق منها.

وتقرير شانون وموافقة باكستان عام ١٩٩٨ على تأييد بدء المفاوضات وقبول دول أطراف رئيسية في مؤتمر نزع السلاح بمقترح السفراء الخمسة، كلها تنازلات قدمت لمساعدة المؤتمر على الشروع في عمله. وقد مر الوضع بنكسات أيضاً. فيجري الآن حذف مبدأ التحقق الذي يعد عنصراً حيوياً في معاهدة المواد الانشطارية نتيجة تغير في السياسة المتبعة أو شطبه من البيانات كتدبير لتحقيق التوافق والشروع في المفاوضات. وهذا يستدعي التساؤل عما إذا كان أي من هذه "التعديلات" سيؤدي إلى بدء المفاوضات أم أن هذا مجرد هدر لا مبرر له لحسن النية؟

وأود الآن الحديث عن الروابط. الروابط داخلية لا خارجية، بما أنها تنبثق عن المساومات المتفق عليها بشكل مشترك. ولا بد من التطرق لمسألتين في هذا السياق. فترع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي و ضمانات الأمن السلبية مسائل معاصرة مرتبطة بما بعد الحرب الباردة والقرن الحادي والعشرين. وهي مزامنة لمعاهدة المواد الانشطارية. ومن الخطأ كذلك القول إن الوقت قد حان للحديث عن معاهدة للمواد الانشطارية دون غيرها من المسائل الأخرى. فهناك ما يكفي من الأسس القانونية والتقنية والسياسية للنظر في المسائل الأربع كافة. وكل واحدة منها بلغت مرحلة النضج والمعاصرة. وبالطبع، عندما تبدأ المفاوضات من خلال اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل يقوم على مقترح السفراء الخمسة يمكن للمرء أن يتصور تقدماً مغايراً ومساراً مختلفاً لكل مسألة.

وأنقل الآن إلى الحديث عن السؤال الثاني.

قد يرغب عدد قليل من الدول في أن يقتصر الحظر على الإنتاج في المستقبل. بيد أن أغلبية أعضاء مؤتمر نزع السلاح والدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تلح على أن معاهدة المواد الانشطارية المقترحة ينبغي أن تتناول كذلك مسألة الإنتاج السابق من المواد الانشطارية وأن تعزز هدف نزع السلاح النووي من خلال خفض التدريجي والمتوازن لهذه المواد.

ومن ثم يتعين على المعاهدة أن تتناول مسألة الإنتاج - بشقيه السابق والمقبل - برمتها على المستويين الإقليمي والعالمي معاً. وأود أن أقدم الأساس المنطقي الذي يقوم عليه موقفنا.

أولاً، تحوز دول قليلة مخزونات ضخمة ولن يكلفها وقف الإنتاج في المستقبل شيئاً يذكر. وتملك كل الدول النووية، باستثناء واحدة ربما، مخزونات كافية من اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم لخدمة وتحديث قواتها النووية وفقاً للتقديرات المنشورة. ولن يؤدي وقف الإنتاج في المستقبل إلا إلى الإقرار نهائياً بالوضع الراهن وإضفاء طابع الرسمية عليه. ولن يكون على هذه الدول سوى أن تقبل بالضمانات الأمنية على مرافق غير المستغلة التخصيب وإعادة المعالجة.

ثانياً، إن مجرد وقف الإنتاج سيعرض لخطر الانتشار العمودي والأفقي على السواء.

ثالثاً، يمكن استخدام المخزونات الموجودة لاستحداث أسلحة نووية جديدة وأكثر تطوراً ما لم تُحصر وتُرصد.

رابعاً، سيكون التباين الذي يعتري المخزونات على الصعيدين العالمي والإقليمي عاملاً من عوامل الاضطراب الاستراتيجي. ولا يمكن للمرء إلا أن يسلم بأن مخزونات كبيرة من المواد الانشطارية ستحوّل مع مرور الوقت إلى أسلحة نووية، مما سيزيد أوجه التفاوت. ولا ينبغي الحفاظ على التباين والإبقاء عليه. فوضع معاهدة للمواد الانشطارية تترك التفاوت الإقليمي على حاله لن يؤدي في رأينا إلى وقف انتشار الأسلحة النووية بل إلى تسريع وتيرته.

خامساً، لن تكون معاهدة المواد الانشطارية ذات مصداقية تذكر ما لم تعالج المخزونات الحالية من المواد الانشطارية العسكرية بشكل من الأشكال. ولا بد من مراعاة الحدود القصوى للمواد الانشطارية وكذلك مبدأ التناسب والكفاية عند تناول مسألة المخزونات الموجودة.

سادساً، لا ينبغي أن تسمى المعاهدة المقترحة معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، مما ينطوي على وقف الإنتاج في المستقبل فقط، بل من الأنسب أن يطلق عليها اسم معاهدة المواد الانشطارية. ذلك أن معاهدة تهدف فقط إلى حظر الإنتاج في المستقبل ستكون تدبيراً من تدابير عدم الانتشار، بينما لو شملت كذلك الإنتاج السابق فستكون خطوة نحو نزع السلاح.

وأنا سعيد لأن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء ومجموعات التفكير والمؤسسات الأكاديمية وممثلي المجتمع المدني يستخدم مصطلح "معاهدة المواد الانشطارية" والمختصر "FMT".

سابعاً، كما قال الأمين العام كوفي عنان في أيار/مايو ٢٠٠٥، لا يمكننا أن نأمل في الوصول إلى نزع السلاح بقدر هام إلا "إذا كانت لكل دولة صورة واضحة وموثوق بها عن مخزون كل دولة أخرى من المواد الانشطارية، وتيقنت بأن هذه المواد التي تحوزها الدول الأخرى آمنة".

ونظراً إلى الظروف الموضوعية السائدة، لا يمكننا أن نفكر في وقف اختياري أو نقبل به لأسباب ثلاثة. أولاً، ينبغي أن يناقش الوقف الاختياري ضمن السياق الشامل للمعاهدة. ثانياً، سيحافظ الوقف الاختياري دائماً على المزايا الاستراتيجية المتفاوتة. ثالثاً، سيبقى الوقف الاختياري الأحادي أو الثنائي أو المتعدد الأطراف خارج نطاق المعاهدة أمراً لا يمكن التحقق منه.

ولذلك ترى باكستان أن معاهدة المواد الانشطارية يجب أن تقدم جدولاً زمنياً خاصاً بالنقل التدريجي للمخزونات الموجودة إلى الاستخدام المدني وبإخضاعها لنظام الضمانات حتى تصبح المخزونات التي لا تخضع لهذا النظام متساوية عند أدنى حد ممكن؛ وأن وقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن يقترن ببرنامج ملزم للقضاء على تفاوت مختلف الدول في حيازة مخزونات هذه المواد. والدول التي تملك مخزونات هائلة من هذه المواد هي الأولى التي ينبغي لها أن تنقل المواد الانشطارية لإخضاعها لنظام الضمانات، على الصعيدين العالمي والإقليمي معاً.

إن معاهدة للمواد الانشطارية من المفروض أن تساعد على إرساء الظروف التي تمكن من المضي قدماً في نزع السلاح النووي بمشاركة كافة الدول المعنية. ومن المنطلق ذاته، من شأن المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية أن تتأثر بالأوضاع الإقليمية المؤاتية في جنوب آسيا والشرق الأوسط. ومن أجل الإبقاء على الردع الاستراتيجي في جنوب آسيا، سيكون علينا أن نراعي المواد الانشطارية الموجودة. كما أن وضع معاهدة للمواد

الانشطارية تكون منصفة ويمكن التحقق منها قد يبدو جزئياً بالدول النووية غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار إلى الانخراط في نظام عدم الانتشار.

ونعتقد أن معاهدة للمواد الانشطارية يمكن التحقق منها شرط ضروري للوقف الفعلي لسباق التسلح النووي. وسيكون إيجاد نظام تحقق موثوق به أمراً لا بد منه لضمان الإنفاذ الناجح. أما وجود مجرد معاهدة معيارية غير ملزمة فلن يمكن أن يُحقق الغرضين المشتركين ألا وهما نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ونعتقد أن المعاهدات الدولية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح لا يمكن إنفاذها كما ينبغي ما لم تدعمها أحكام داخلية للتحقق.

وإن أي موقف رافض لمبدأ التحقق سيعيد المسألة إلى مرحلة ما قبل شانون. وقد اُهمرت الجهود الساعية إلى وضع مسألة التحقق في طليعة جدول أعمال الجمعية العامة.

وستتيح معاهدة للمواد الانشطارية يمكن التحقق منها ما يلي: (أ) مكافحة انتشار المواد النووية غير المشروع؛ (ب) إخضاع المزيد من المواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة لنظام الضمانات الدولية؛ (ج) تعزيز الرقابة على الصادرات النووية؛ (د) التقليل من حدة التمييز الذي يتسم به النظام الحالي لمعاهدة عدم الانتشار.

وأحد الأهداف المعلنة لمعاهدة المواد الانشطارية هو منع الإرهابيين من الحصول على هذه المواد. وستحول معاهدة للمواد الانشطارية خاصة بالإنتاج السابق والحالي ويمكن التحقق منها دون وصول هذه المواد إلى أيدي الإرهابيين النوويين وستوقف الأشكال الأخرى من التحويل غير المشروع لهذه المواد.

لقد قال الرئيس جورج بوش في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ إن مجموعة موردي المواد النووية ينبغي لها أن ترفض بيع معدات وتكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة لأي دولة لا تملك بالفعل منشآت كاملة وعاملة للتخصيب وإعادة المعالجة. وها هي الآن مجموعة موردي المواد النووية في حيرة من أمرها بشأن طريقة الاستجابة لمطالب الاستثنائية. وفي هذه المعادلة، لا ينبغي لمعاهدة مهادنة وضعيفة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تحول جعل المعاهدة تمييزية في حد ذاتها أو من الممكن التحايل عليها.

ونحن عازمون على تفادي سباق التسلح في جنوب آسيا لضمان الحد الأدنى من الردع المعقول. وإننا نتوخى مبدأ ضبط النفس الاستراتيجي من خلال مشاورات متواصلة بشأن التصورات الأمنية والمذاهب النووية لاستنباط تدابير بناء الثقة وبشأن تقليص المخاطر المتصلة بالحوادث. ومع ذلك، فإن لباكستان احتياجاتها المشروعة من إنتاج الطاقة النووية لأغراض مدنية. فليس من الحكمة إذن القيام بأي خطوة قد تقوض الالتزام الدقيق الناشئ صوب تحقيق الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا.

وأود أن أختتم بملاحظة وتعليق. فسوف تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية إذا حصل اتفاق على برنامج عمل وجاءت تنازلات من هم أولى بتقديمها. أما التعليق ففحواه أن معاهدة للمواد الانشطارية لا تنطوي على التحقق ولا تنطوي على المخزونات ستكون عديمة الجدوى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان الموقر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد جون دنكن.

السيد دنكن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على كلمات الترحيب التي قدمتموها في البداية. وبما أن هذه هي أول مرة أطلب فيها الكلمة في مؤتمر نزع السلاح أود أن أبدأ بالتعبير عن مدى سعادتي واعتزازي بالانضمام إلى هذا المحفل في جنيف في هذا المكان التاريخي وفي هذا الوقت بالذات.

لقد سمعت عن العمل الدؤوب الذي قمت به وأسلافكم هذه السنة سعياً إلى كسر الجمود الذي اعترى السنوات الماضية. وأنا أؤكد لكم ولكافة رؤساء مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ ولأصدقاء الرئيس تآييدي الشخصي وتأييد وفد بلدي المستمر لكل جهودكم. وأخبر زملائي في المؤتمر أنني أتطلع إلى العمل إلى جانبهم وتقاسم الآراء معهم.

لقد تراجع تحديد الأسلحة ونزع السلاح على المستوى متعدد الأطراف عقب النتائج المثبطة التي أسفر عنها العام الماضي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار وقمة الألفية. وتضاربت المواقف بشأن هذه المسائل في المجتمع الدولي بشكل ضار وباعث على القلق، غير أنكم رفضتم رفقة زملائكم الرؤساء الستة الاستسلام للتشاؤم. وأقررتم عوضاً عن ذلك، يمثل ما جاء على لسان وزير الدولة في بلدي الدكتور كيم هاولز في هذه القاعة بالذات سبعة أسابيع من قبل، "أن هناك قضايا خاصة بعالم الواقع يتعين علينا ربطها بما هو خارج هذه القاعة"، وشرعتم بعزم ثابت في إعادة تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح من خلال النقاش المواضيعي.

وترحب المملكة المتحدة بمبادرتكم الهادفة إلى العودة بمؤتمر نزع السلاح إلى العمل الجاد مثلما رحبنا أيضاً بالمبادرات الأخرى الرامية إلى السماح لنا بالوفاء بالتزاماتنا كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. ونبغي لنا أن نستخدم المؤتمر بشكل هادف إذا أردنا مواجهة التحديات الرئيسية التي يفرضها تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويلزمنا برنامج عمل متفق عليه.

ولتحقيق هذا الغرض، طلبت من ثلاثة خبراء من المملكة المتحدة أن يكونوا مستعدين للمشاركة في نقاشات هذا الأسبوع. ولا يخفى على أحد أن المملكة المتحدة تعطي الأولوية للشروع الفوري في التفاوض في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية دون شروط مسبقة. وهذا رأي يتفق عليه شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي.

ومع أننا ندرك أن أعضاء آخرين في هذه القاعة يتبنون مواقف مختلفة، فإننا نملك فرصة فريدة هذه السنة بفضلكم وبفضل الرؤساء الستة للاستماع وتقاسم الشواغل واستجلاء الأفكار سعياً إلى تحقيق توافق في الآراء للمضي قدماً. ولهذا سيقدم أحد خبراء بلدي عرضاً موجزاً غداً يشرح فيه بمزيد من التفصيل أسباب اقتناع المملكة المتحدة بأنه من مصلحة الجميع الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية.

ولم تكثف المملكة المتحدة منذ ١٩٩٥ بالحديث. بل قمنا كذلك بخطوات عملية لتمهيد السبيل أمام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك وقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية

وغيرها من المواد النووية المتفجرة وإخضاع مرافقنا التي تنتج اليورانيوم أو البلوتونيوم عاليي التخصيب لضمانات الأمن الدولية وزيادة الشفافية فيما يتعلق بمخزوناتنا المتبقية من المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض الدفاع.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأجسد التأكيد للزملاء اليوم على أن المملكة المتحدة تأخذ على محمل الجد تعهداتها بترع السلاح وعدم الانتشار بموجب المادتين السادسة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار، وسنواصل الوفاء بهذه التعهدات. وأعتقد أن سجلنا الخاص بترع السلاح إيجابي إلى غاية الآن. فقد قلصنا من اعتمادنا على الأسلحة النووية إلى نظام واحد هو نظام "ترايدنت"؛ وقلصنا من تأهّب قواتنا النووية إلى غواصة "ترايدنت" واحدة تقوم بدورية ردع في وقت محدد ما. وليست صواريخ "ترايدنت" موجهة نحو أي بلد. وتحتفظ المملكة المتحدة بأقل من ٢٠٠ رأس حربي قابل للتشغيل، وهو أدنى حد ضروري لأمننا الوطني. وقد قلصنا القوة الانفجارية للأسلحة المملكة المتحدة النووية بنسبة ٧٠ في المائة في المجموع منذ نهاية الحرب الباردة.

أما فيما يخص عدم الانتشار الذي تعد معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية فيه، فإن المملكة المتحدة لن تسمح لإحباطات السنة الماضية بمنعنا من المضي قدماً. بل سنستغل كل فرصة لتشجيع كافة الدول على اعتماد البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونعمل الآن جاهدين مع دول أخرى لصياغة حوافز مناسبة للبلدان كي تتخلى عن مرافق دورة الوقود النووي.

وفي الوقت الذي نعترف فيه بحق الدول الممتثلة لالتزاماتها بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار في استخدام التكنولوجيا النووية والاستفادة منها، نعي تماماً أن دورة الوقود النووي تشكل أخطار انتشار شديدة للغاية.

وستواصل المملكة المتحدة الدعوة إلى فرض ضوابط قوية وشاملة على الصادرات لمنع الانتشار الحر للإمدادات والتكنولوجيات النووية. وبينما يتزايد النقل غير المشروع لهذه البضائع بالفعل، نعتقد أن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار ستستمر في أداء دور هام.

ويساور المملكة المتحدة القلق، مثلها في ذلك مثل باقي الأطراف هنا، إزاء احتمال حدوث الإرهاب النووي وتهديده المتزايد، ونعمل جاهدين لضمان تجديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ سعياً منا إلى إيجاد سبل مكافحة هذا الخطر. ولا نزال على أهبة الاستعداد للوفاء بالالتزامات الواردة في قرار الأمم المتحدة ومساعدة الآخرين على فعل الشيء نفسه.

وفضلاً عن ذلك، تتابع المملكة المتحدة سواء هنا في جنيف أو في نيويورك عدداً كبيراً من المسائل غير النووية التي تهدف إلى تحسين درء الصراع والحد منه. وقد سمع زملائي في مؤتمر نزع السلاح هنا فعلاً وزير الدولة في بلدي، الدكتور هاوولز، وهو يتحدث عن إحدى هذه المسائل ألا وهي المبادرة المتعلقة بمعاهدة الاتجار بالأسلحة التقليدية التي تعرف باسم معاهدة الاتجار بالأسلحة.

وأود أن أكرر التعبير عن مدى سعادي بوجودي هنا في مؤتمر نزع السلاح، وأتطلع إلى إجراء نقاشات في المستقبل في هذه القاعة. فالتحديات التي يتعين علينا التصدي لها ليست بريطانية فحسب، بل هي عالمية.



الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة الموقر على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود أن أضيف أيضاً أن الالتزام الذي عبر عنه يشجعنا وأؤكد له تعهدنا بالعمل معا لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وأود قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين التاليين على قائمتي أن أقدم إعلاناً بمناسبة استيفاء شروط دخول البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب من اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة حيز النفاذ.

إن معاناة الإنسان لا تنتهي بانتهاء الاقتتال. ذلك أن المواد المتفجرة المهجورة أو التي لم تتفجر تستمر في القتل والتشويه سنوات بعد تبدد الصراعات. ولا تزال مواد القتل العشوائية هذه، التي تعرف عموماً باسم المتفجرات من مخلفات الحروب، تسبب المعاناة الإنسانية وتمنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم وتعرقل الإغاثة الإنسانية وتعوق إعادة التعمير والتجديد والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع.

وأصبحت الأخطار الإنسانية التي تشكلها المتفجرات من مخلفات الحرب تحظى فجأة بالأهمية عبر العالم، لا سيما وأن الجهود الساعية إلى تعزيز القوانين الدولية التي أنشأها الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة فيما يتصل بجوانب المتفجرات من مخلفات الحرب قد أدت في ٢٠٠٣ إلى اعتماد صك جديد ملزم قانونياً ألا وهو البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، الذي يهدف إلى القضاء على الأخطار والآثار التي تلحقها هذه المتفجرات بالسكان المدنيين وموظفي الإغاثة الإنسانية العاملين في أوضاع ما بعد الصراع. ويسعدني أن أخبركم بأن ٢٠ دولة أعربت بحلول ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ عن موافقتها على التقييد بالبروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب من اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبذلك تكون شروط دخول هذا الصك المهم حيز النفاذ قد استوفيت الآن.

وستدخل المادة الخامسة من الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة حيز النفاذ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بعد مرور ستة أشهر من الآن. وأود أن أهنئ الدول العشرين الأطراف في هذه الاتفاقية، والتي عبرت حتى الآن عن موافقتها على الالتزام بالبروتوكول متيحة بذلك دخوله حيز النفاذ. وهذه الدول هي الآتية حسب الترتيب الأبجدي: ألمانيا وأوكرانيا وبلغاريا والداغرك والسلفادور وسلوفاكيا والسويد وسويسرا وسيراليون وفنلندا والكرسي الرسولي وكرواتيا ولكسمبرغ وليبيريا وليتوانيا وليختنشتاين والنرويج ونيكاراغوا والهند وهولندا.

وأود كذلك دعوة ما تبقى من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية وكافة الدول الأخرى إلى أن تنظر في التصديق على هذا الصك المهم في أقرب وقت ممكن لضمان حماية السكان المدنيين وموظفي الإغاثة الإنسانية من آثار المتفجرات من مخلفات الحرب وأن تتناول الأثر الإنساني الخطير الناجم عن هذه الأسلحة.

وأود الآن إعطاء الكلمة لسعادة سفير فرنسا السيد فرانسوا ريفاسو وهو الرئيس المعين للمؤتمر الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

السيد ريفاسو (فرنسا) (تكلّم بالفرنسية): سيدي الرئيس، تنقسم مداخليتي إلى قسمين. أولهما يتناول الموضوع الذي تحدثتم عنه للتو بصفتكم سفير رومانيا، ألا وهو تصديق ٢٠ دولة على البروتوكول الخامس

بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، مما سيسمح بدخوله حيز النفاذ بعد ستة أشهر من الآن. أما الثاني، فسيستطرق إلى المسألة المواضيعية التي هي محور جلستنا هذا اليوم ألا وهي وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إنّي أتناول الكلمة أولاً - كما أشرت للتو ولكم منّي جزيل الشكر - بصفتي رئيساً معيناً للمؤتمر الثالث لاستعراض اتفاقية ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، كما أنني أتحدث أيضاً باسم سعادة سفير ليتوانيا معالي السيد إدفارداس بوريوسفاس الذي عينته الدول الأطراف في هذه الاتفاقية لتنسيق الأعمال الخاصة بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

لقد كان البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ينتظر التصديقات العشرين الضرورية لدخوله حيز النفاذ. وكانت صدقت عليه ١٦ دولة إلى غاية كانون الأول/ديسمبر الماضي. وانضمت في ٢٣ آذار/مارس من هذه السنة دولتان أخريان هما السلفادور وسلوفاكيا إلى مجموعة الدول التي صدقت على البروتوكول الخامس. وفي يوم الجمعة الماضي الموافق ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، أودعت سويسرا وليختنشتاين بدورهما في آن واحد صكّي تصديقهما، مما سمح بالوصول إلى ٢٠ تصديقاً، وهو العدد اللازم. وبناء على أحكام المادة ٥ من اتفاقية ١٩٨٠، سيبدأ دخول البروتوكول الخامس حيز النفاذ ستة أشهر بعد إيداع آخر صكّي تصديق، أي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، خلال المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية الذي سينعقد في جنيف من ٧ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وعهدت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إلى المكتب بالسعي إلى دخول البروتوكول الخامس حيز النفاذ. وسوف تؤدّي هذه المهمة وسيدخل البروتوكول الخامس حيز النفاذ بفضل سويسرا وليختنشتاين رسمياً بما أن ذلك سيحدث خلال المؤتمر الاستعراضي الخامس في تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أهنئ الدول التي ساهمت في تحقيق هذه النتيجة، ولا سيما الدول الأربع التي أودعت صكوك التصديق منذ بداية هذا العام والدول الست عشرة الأخرى التي فعلت ذلك من قبل والتي أشرت إلى أسمائها سيدي الرئيس.

وأود أن أهنئ كذلك باسمي الشخصي منسق فريق العمل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب، سعادة سفير ليتوانيا السيد بوريوسفاس، وأن أشكر أيضاً الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي التي أفلحت الإجراءات الفعالة التي اتخذتها في تحسيس عدد من الدول الموقعة على البروتوكول الخامس بضرورة التعجيل بإنجاح عملية التصديق. وتجري هذه العملية في العديد من الدول الأخرى. ويدل هذا النجاح على أهمية وحيوية عملية الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والتي ربما تعد المحفل الوحيد الذي تمكنت فيه الدول خلال السنوات الأخيرة من التوافق في الآراء بشأن صك ملزم قانونياً في مجال نزع السلاح.

إن دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ سيضعنا الآن أيضاً، ابتداءً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أمام التطبيق الفعلي لأحكامه، مما سيطرح، من جملة مسائل أخرى، مشكلة التنسيق الضروري على الميدان مع الإجراءات المتخذة في إطار الأنظمة الأخرى القائمة. ولا يزال أماننا الكثير من العمل إذن.

أما النقطة الثانية في مداخلتي فهي تعبير عن موقف وطني محض. وأرحب بالفرصة المتاحة لنا هذا الأسبوع تحت رئاستكم للتعلم بشكل مركز في نقاشاتنا بشأن موضوع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع

الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة. وأعتذر عن مختصر هذه المعاهدة الذي يقرأ بالفرنسية على النحو التالي: TIPMF. وسيجري هذا النقاش بالصيغة التي نبحث في وضعها رفقة زملائكم في فريق الرؤساء الستة بغية تحقيق قدر أكبر من الثقة فيما بيننا، وهو ما نهنئكم عليه.

ومع أني أعربت من قبل عن رأيي في هذه المسألة في ٢ آذار/مارس الماضي، أربغ اليوم في التذكير بالنهج العام الذي يتبعه بلدي في هذا الشأن. فقد أيدت فرنسا على الدوام، كما تعلمون، إجراء مفاوضات على هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح. وذكّر رئيس الجمهورية الفرنسية بالأهمية التي توليها فرنسا لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الخطاب الذي ألقاه في ١٩ كانون الثاني/يناير الماضي. واتخذت فرنسا، بعد الإعلان عن وقف إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم عاليي التخصيب المستخدمين في الأسلحة النووية، قراراً في شباط/فبراير ١٩٩٦ بإقفال وتفكيك منشآت الإنتاج في بويرلات وماركول. وقد شرع بلدي بالفعل منذ ذلك الوقت في عملية تفكيك تستمر إلى اليوم. وهذه العملية معقدة وطويلة ومكلفة وستستغرق سنوات عديدة أخرى. وبلدي هو الوحيد من بين القوى النووية الذي أقدم عليها. ولم تعد فرنسا تمتلك اليوم أي منشآت لإنتاج المواد الانشطارية المخصصة لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة. ودخلنا بذلك في دورة إيجابية نتمنى أن تكون قدوة تقتدى.

وثمة فرصة لكي تنطلق المفاوضات الآن مجدداً بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية بعد أن تعثرت فترة طويلة. ويسرنا أن نرحب في هذا السياق بالفرصة المتاحة لنا هذه السنة، وخصوصاً هذا الأسبوع، لإعداد هذه المفاوضات. ونتمنى أن يشارك كافة أعضاء المؤتمر الراغبين في المضي قدماً بمسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي مشاركة مكثفة في النقاشات المقبلة. وسيحل اليوم خبير قادم من باريس خصيصاً لهذا الغرض.

أود بادئ ذي بدء أن أذكر بإيجاز بالإطار الذي تدرج فيه الإجراءات التي اتخذتها فرنسا: إننا في البداية نتصرف بموازاة مع موقف الاتحاد الأوروبي المشترك الذي اتخذ خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو ٢٠٠٥ ويلتزم به الآن كل بلد من البلدان الأعضاء في الاتحاد موجود هنا، كما جاء في مداخلة زميلنا سعادة السفير بيتريتش باسم الاتحاد الأوروبي في ٣٠ آذار/مارس الماضي بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. وهذا إذن هو الإطار الذي تدرج فيه تعليقاتي.

بيد أننا ونحن نقوم بالتطبيق العملي للالتزاماتنا نهندي أيضاً ببرنامج العمل والقرار اللذين اعتمداهما عند تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير محدد في عام ١٩٩٥. ومن المفيد التذكير بالبنود الرئيسية المتصلة بنقاشنا هذا اليوم ألا وهي: إبرام معاهدة حظر التجارب النووية، والتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والرغبة في المضي قدماً بشكل منهجي وتدرجي بغية خفض الأسلحة النووية عالمياً، والسعي إلى نزع السلاح الشامل والكامل.

وأود الآن أن أعود قليلاً إلى الوراء. لقد كان المجتمع الدولي يسعى إلى تحقيق هدفين عندما انبثق عام ١٩٩٥ اتفاق على الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ففي مجال نزع السلاح النووي، كانت الغاية المنشودة هي تجميد الترسانات وجعل حالات الوقف الاختياري ملزمة قانوناً وتعميمها في سياق تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه. بينما كان الهدف، فيما يخص عدم الانتشار، منع الدول غير

الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار من الحصول على قدرة نووية عسكرية، في إطار وضع الجميع على قدم المساواة. أضف إلى ذلك تعميم مراقبة عدم الانتشار في صفوف الدول غير الحائزة لأسلحة نووية والتحقق منه، وهو ما أثبتت ضرورته تجارب حديثة العهد.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لن تستجيب إلا بقدر ضئيل للتطلعات بشأن عدم الانتشار. ومعيار التحقق الآن هو وضع البروتوكولات الإضافية ونظام الضمانات الشامل. كما أن التجارب النووية في جنوب آسيا ترسم ملامح أفق جديد. ويجري الآن التحقق من عدم الانتشار بمعزل عن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. أما دول جنوب آسيا فإن وضعها أصبح الآن جزءاً من إشكالية نزع السلاح النووي. وهكذا فإن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي اليوم أولاً وبالخصوص معاهدة لنزع السلاح النووي. وتحظى بمكانة فريدة في عملية نزع السلاح النووي مقارنة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولهذا السبب أيدنا القرارين المناسبين في هذا الصدد داخل اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهما القرار ٨١/٥٩ الذي قدمته كندا عام ٢٠٠٤، والقرار الذي قدمته اليابان سنة ٢٠٠٥ تحت عنوان "تجديد العزم على القضاء التام على الأسلحة النووية".

ويقوم النهج العام الذي يتبعه بلدي بشأن معاهدة مقبلة على الفكرتين التاليتين: نطاق تطبيق هذه المعاهدة يتعلق، كما بيّنا دائماً في هذا الحفل، بالحظر الشامل لأي إنتاج في المستقبل للمواد الانشطارية المخصصة للقنابل النووية. وبديهي أن المعاهدة لم يُرد منها أبداً ولا يراد منها الآن أن تشمل المخزونات التي تكونت قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ ولا الإنتاج المخصص لأغراض مدنية أو أغراض عسكرية غير تفجيرية، اللهم إذا تغيّرت طبيعتها تغييراً جذرياً. فالهدف من المعاهدة هو تجميد الحد الأقصى من الترسانات النووية عبر العالم تحميدياً كميّاً مثلما جمدته معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بصورة نوعية.

وثمة صلة وثيقة بين معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا بد لكل مفاوضات في المستقبل أن تراعي هذا المعطى مراعاة تامة. وهذا شرط للاستمرار في دورة إيجابية وشرط أساسي لمصادقية الالتزامات التي تمّ أو سيتمّ التعهد بها.

ثانياً، فيما يتعلق بالتحقق، لا نزال نقبل بتقرير المنسق الخاص وولاية شانون الواردة فيه التي تتحدث عن "إمكانية التحقق"، وهذا هو المعنى الفرنسي الذي نعطيه لكلمة "verifiability". كما نتفق مع الرأي الذي يذهب إلى أن أي إجراء للتحقق لن يستطيع تقديم ضمانات كاملة بشأن الامتثال للمعاهدة. ولا نعتقد أن هناك حاجة لوضع شرط مسبق للشروع في المفاوضات. ويجب أن يجد النقاش بشأن التحقق حلاً خلال المفاوضات نفسها.

ونعتقد أن هناك جوانب أخرى في هذه المعاهدة ينبغي تعميق النظر فيها أيضاً عندما تبدأ المفاوضات، سواء تعلق الأمر مثلاً بتعريف المواد الانشطارية أو بالأنشطة المعنية.

وختاماً نعتبر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أنضح وأنسب موضوع في جدول أعمالنا للشروع قريباً في المفاوضات. ومنطقيّاً ينبغي أن تكون هذه المعاهدة الخطوة المقبلة الحقيقية والملموسة إلى الأمام التي يمكن أن يساهم فيها مؤتمر نزع السلاح في مجال نزع السلاح النووي. هذا هو التزامنا، وهو التزام لم يتم الوفاء به إلى

يومنا هذا وقد بذلت فرنسا حتى الآن من الجهود لتحقيقه ما لم تبذله أي دولة أخرى حائزة أسلحة نووية أو قدرة على حيازتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير ريفاسو ممثل فرنسا، على بيانه وأعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد رايتير (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أتناول الكلمة سيدي الرئيس باسم سعادة السفير بريتيتش الذي لا تسمح له التزامات أخرى عاجلة بالانضمام إلينا اليوم.

ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين اللذين سينضمون إليه وهما بلغاريا ورومانيا.

ويسر الاتحاد الأوروبي أن يسمع إعلانكم فيما يتعلق بالبروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة والتصديقين الأخيرين اللذين صدرا عن سويسرا وليختنشتاين واللذين يرحب بهما الاتحاد ترحيباً حاراً. لقد أصبح عدد الدول التي صدقت على البروتوكول، بما فيها عدة دول من الاتحاد الأوروبي، كافياً الآن لدخوله حيز النفاذ خلال المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي سيعقد في وقت لاحق هذه السنة.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، المعتمد خلال اجتماع الدول الأطراف في عام ٢٠٠٣، سيقصص بنسبة كبيرة من المخاطر الإنسانية التي يتعرض لها السكان المدنيون. ولهذا نشيد بجماعة بالدول العشرين التي صدقت بالفعل على البروتوكول. ونعتقد في الوقت نفسه أن هناك حاجة مستمرة لإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الخامس. ولذلك يطلب الاتحاد الأوروبي إلى كافة الدول التي لم تقم بذلك بعد أن تصدق على اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها بما في ذلك البروتوكول الخامس أو تؤيدها في أقرب وقت ممكن. ويعمل الاتحاد الأوروبي فعلاً على تحقيق هذه الغاية سواء داخل الاتحاد أو مع شركائنا في مختلف أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رايتير، ممثل النمسا، على البيان الذي ألقاه باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين اللذين سينضمون إليه. وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا الموقر، سعادة السفير يورغ سترولي.

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمرنا وأن أؤكد لكم تعاون وفد سويسرا الكامل في اضطلاعكم بمهامكم.

ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم التقدم المهم الذي أحرز فيما يتعلق بالبروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة. فقد وافق البرلمان في بلدي بالإجماع يوم الثلاثاء ٩ أيار/مايو الماضي على القرار الاتحادي المتعلق بالتصديق على البروتوكول الخامس من اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة. وأخطرت سويسرا يوم الجمعة ١٢ أيار/مايو المنصرم، بناء على المادة ٤ من الاتفاقية، الأمين العام للأمم المتحدة، بموافقتها على الالتزام بالبروتوكول الخاص بالمتفجرات من مخلفات الحرب. ومما يميز هذا الإخطار أنه قدم للأمانة العامة للأمم المتحدة بشكل مشترك مع جارتنا ليختنشتاين. وهكذا ارتفع عدد الدول الأطراف في

البروتوكول ليصل إلى ٢٠ دولة طرفاً. والبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب هو الصك الخامس الملزم قانونياً والمعتمد في إطار اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة والأحدث من نوعه في القانون الإنساني الدولي. وسيكون دخولـه حيز النفاذ في عام ٢٠٠٦ خلال مؤتمر استعراض الاتفاقية الإطارية خطوة بارزة وإيجابية لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة وللمجتمع نزع السلاح المتعدد الأطراف برمته.

وتؤكد سويسرا، فيما يتعلق بالمواد الانشطارية، على ضرورة احترام "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" التي اعتُمدت خلال انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديداتها في عام ١٩٩٥. وقررت الدول الأعضاء، تحت عنوان "نزع السلاح النووي"، الشروع فوراً في التفاوض على وضع معاهدة غير تمييزية وتطبق عالمياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة وإبرام هذه المعاهدة في وقت مبكر لتنفيذ أحكام المادة السادسة من المعاهدة تنفيذاً كاملاً.

وتسعى سويسرا إلى إنشاء لجنة خاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتلح الحاجة إلى هذه المعاهدة أكثر من أي وقت مضى نظراً لتفاقم خطر انتشار الأسلحة النووية والكشف عن وجود سوق سوداء واسعة النطاق للتجارة في التكنولوجيا النووية. وخلال المدة التي تفصلنا عن انتهاء المفاوضات، تؤيد سويسرا المبدأ الذي يقتضي من الدول المنتجة للمواد الانشطارية لأغراض عسكرية أن تفرض وقفاً مؤقتاً على إنتاج تلك المواد وأن تخضعها لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتود سويسرا بالطبع أن تشمل المفاوضات بشأن معاهدة في المستقبل لوقف إنتاج المواد الانشطارية الخصائص المميزة التي تدعم مصداقية مثل هذه المعاهدات، لا سيما مبدأ التحقق. وبلدي مستعد على كل حال لبدء المفاوضات دون شروط مسبقة رغبة منه في عدم النيل من أي زخم يُحتمل ظهوره.

وقدم وفد بلدي في الأسبوع الماضي للأمين العام للمؤتمر ورقة عمل تحت عنوان "نهج عملي للتحقق من معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية". وطلبنا إلى الأمانة أن توزعها كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح على كافة الدول الأعضاء والدول المشاركة في أعمال مؤتمرنا بصفة المراقب. وحرر وثيقة العمل التي قدمناها أحد خبراء الوفد السويسري هو الدكتور برونو بيلان. وهو مستشار في المجال النووي وكان نائباً للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتمحور موضوع الورقة حول أوجه نطاق هذه المعاهدة والتعاريف وبالأخص حول نهج واقعي للتحقق من حظر شامل لإنتاج المواد الانشطارية المخصصة لأغراض عسكرية. ويوجد وفد بلدي رهن إشارتكم وإشارة كافة الوفود لمناقشة تفاصيل ورقة عملنا خلال الأيام المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير سترولي، ممثل سويسرا، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل شيلي الموقر، سعادة السفير خوان مارتايبيت.

السيد مارتايبيت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سعادة السفير كوستيا، أود أن أهنيكم على رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما على الأسلوب الذي نظمتم به النقاش بشأن حظر المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية.

كما أود أن أهنئ من خلالكم سلفكم سعادة السفير بارك إن - كوك، ممثل جمهورية كوريا، على مساهمته في العمل المشترك الذي قام به الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٦ هذه، والذي يهدف إلى بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

وأود أيضاً أن أشكر أمانة المؤتمر على إتاحتها لنا في الوقت المناسب مجموعة من الوثائق الأساسية لهذه الهيئة تتعلق بالمسألة المعروضة علينا اليوم.

وأود كذلك أن أنوه بالعمل الذي قام به وفد اليابان. فقد قدّرنا كل التقدير الأفكار التي جاء بها سعادة السفير ماين في ٩ آذار/مارس والدعوة إلى المشاركة في اجتماع مفتوح غير رسمي في ٧ نيسان/أبريل الماضي.

لقد خضعت المسألة النووية لتغييرات جوهرية منذ نهاية الحرب الباردة. ويتحمل هذا المحفل المسؤولية الرئيسية في النظر في هذه التغييرات في الوقت المناسب وبالشكل الملائم. ولقد ازدادت الخصائص التي تميز التهديد النووي تعقيداً. وأصبح من الممكن بكل تأكيد التنبؤ بخطر انتشار الأسلحة النووية أو وقوعها في أيدي جماعات إرهابية. ولم يعد استخدامها يقع ضمن إطار المنطق السالف والضوابط السابقة. لذلك يتعين تعزيز الأنظمة الحالية. ولا بد من وضع صكوك جديدة في نفس الوقت للتعامل مع الوضع الراهن.

لقد شهدت السنوات العشر الماضية، وهي عقد تزامن مع المأزق الذي وقع فيه مؤتمر نزع السلاح، تعاقب حالات قوضت تدريجياً نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد ازدادت حدة هذا المأزق من جراء آفة الجمود الخطيرة التي لا تقل سوءاً. فكم خطوة اتفق عليها ولم تطبق؟ وكم هدفاً اتفق عليه ولم يؤل إلى نتيجة؟

إننا على اقتناع بأن مسؤولية معالجة هذا الوضع - أو بالأحرى واجب فعل ذلك - تقع خصوصاً على الدول النووية سواء منها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو تلك التي لم تصدق عليها ولكنها أظهرت بشكل واضح قدراتها النووية. ولقد سمعنا خلال النقاش الذي أجريناه مؤخراً بشأن نزع السلاح النووي عدة وفود تتحدث بصورة إيجابية عن أهمية حظر المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض عسكرية. ونعتقد أن هذا رد طبيعي بما أن هذه المفاوضات جزء لا يتجزأ من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وكانت وفود عديدة مستعدة للإعراب عن درجات مختلفة من المرونة حتى تبدأ العملية أحياناً. وكانت شبلي ضمن هذه الوفود بالطبع.

فقد دعم بلدي منذ البداية شروعاً مبكراً في مفاوضات متعددة الأطراف تهدف إلى وضع صك ملزم قانونياً في إطار لجنة مخصصة في هذا المؤتمر يحظر إنتاج المواد الانشطارية واليورانيوم أو البلوتونيوم عاليي التخصيب بما يمكن استخدامه في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية.

ونحن مقتنعون بأن الأسباب التي جعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة تدعو عام ١٩٩٣ إلى الشروع في هذه المفاوضات التي عَين المؤتمر لأجلها في السنة التالية سعادة السفير شانون بصفته مقررراً خاصاً هي الآن أكثر وجاهة مما كانت عليه آنذاك.

وينبغي لنا أن نعتمد بشكل عاجل تدابير تتيح تأمين مراقبة الكميات الكبيرة من المواد الانشطارية من منظور الانتشار ونزع السلاح وتهديد الإرهاب. ونقدر الوقف الاختياري الذي تعهدت بموجبه أربع دول نووية

أطراف في معاهدة عدم الانتشار بالكف عن إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية، بيد أن هذا غير كاف. فهو طوعي بطبيعته ومن ثم ليس بديلاً عن صك ملزم قانوناً. ولا أدل على هذا من أن هذه الدول النووية، بما فيها تلك التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، لم تلتزم بعد علناً بالوقف الاختياري سابق الذكر.

كما أن افتقار النظم الدولية القائمة التي تتناول مسألة المواد الانشطارية لطبيعة إلزامية، ولا سيما فيما يتعلق بالحماية المادية وحفظ المخزونات وحظر النقل، يستعجلنا إلى سد هذا الفراغ. وندرك أن حجر الزاوية يجب أن يقوم على إمكانية إتاحة آلية تحقق ملائمة للصك. وقد اقترحنا لتحقيق هذا الغرض ما نطلق عليه اسم النهج التدرجي. ونحن مستعدون لوضع خطط مختلفة والسير بخطوات متباينة السرعة والسعي إلى صياغات تتم الواحدة منها الأخرى، ولكن هذه العملية يجب الاستمرار فيها مع مرور الوقت حتى تُستنبط آلية فعالة للامتثال.

والإجراءات المنصوص عليها في اتفاقات ضمانات الأمن الشاملة يجب أن تستوفي شروط التحقق الخاصة بالدول غير الحائز لأسلحة نووية. ومن الواضح أن إجراءات التحقق التي تتجاوز الإجراءات الراهنة ينبغي القيام بها في الدول النووية التي توجد فيها أنشطة مهمة لا تخضع لتلك الاتفاقات.

ويمكن أن يقتصر التحقق في مرحلة أولى على حظر المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها مباشرة في الأسلحة النووية. ويمكن تركيز التفكير في مرحلة ثانية على مسألة التخزين ووضع تدابير أمنية خاصة بالمرافق التي تحتوي على هذه المواد.

والتحليل العلمي والتقني أساسي لاستنباط هذا النهج المتدرج. فلا يمكن فصل المعرفة التقنية عن الإرادة السياسية. وربما نفكر في إنشاء أفرقة أو تنظيم حلقات عمل يُعهد إليها بولايات خاصة لبلوغ هذا الهدف. وينبغي أن تؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً رئيسياً في هذه العملية. كما أن مشاركة خبراء من منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والهيئات الإقليمية والوطنية والمجتمع المدني خصوصاً ستكون لها فائدة حمة. ونرحب في الختام بمبادرة هولندا لتنظيم اجتماع مفتوح للنظر في بعض هذه المسائل المهمة بمشاركة أعضاء من الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية، بمن فيهم الأستاذ الموقر فرانك فون هيبيل، الرئيس المشارك في الفريق. ويقدر وفد بلدي العمل الذي يقوم به الفريق ويتطلع باهتمام إلى تقريره السنوي الأول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل شيلي الموقر، سعادة السفير مارتا بيت على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا الموقر، سعادة السفير خيراردو بوغايو أوطوني.

السيد بوغايو أوطوني (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة يطلب فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم منصبكم وأهنئ الرؤساء الستة لهذه السنة على تنظيم الجدول الزمني بشكل يسمح لنا بالتعمق في تناول مسائل بالغة الأهمية مثل ما جئنا لأجله اليوم من مفاوضات ممكنة بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المتفجرة النووية.



لقد قيل مراراً في هذه القاعة إن مؤتمر نزع السلاح هو محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد لدى المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح. ويشعر بلدي، الذي دعم دائماً تعددية الأطراف الفعالة، بالحزن أحياناً لرؤية هذا المحفل يدخل سنته العاشرة دون تحقيق نتائج ملموسة وتقيدته المواجهة القائمة بين مواقف يبدو أنها تقع بشكل متكرر ضمن مجال الدبلوماسية العامة أكثر مما هي مقارنة صريحة بين المصالح الجوهرية للدول المختلفة. ومن المفارقة أن تكون أهم النتائج التي أحرزها مؤتمر نزع السلاح قد تحققت في خضم الحرب الباردة حيث كان المعسكران المتعارضان يعطيان الأولوية مع ذلك للمفاوضات بشأن جوانب ملموسة ويستكشفان مجالات التفاهم العملي الممكن. كما يبدو من الصعب اليوم أن نفهم أن التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل لم يكف بعد في حد ذاته لتقريب المواقف المختلفة.

واختارت إسبانيا في ظل هذه الظروف، كوفود عديدة هنا، توخي الاعتدال محاولة أن تكون طرفاً في الحل عوض أن تكون طرفاً في المشكل. ويبدو أن تبادل الاتهامات أو الدروس التي تدعي أنها أخلاقية استثمار لا طائل فيه نظراً لرد الفعل المحدود من جانب أوساط الإعلام بشأن ما يدور في هذه القاعة. ومن الصعب جداً تحديد الأهداف أو المبادئ التي ربما تستفيد من المأزق الذي نقع فيه الآن. فلا يمكن للقيم المتفاوتة التي قد يعطيها شتى الأعضاء لجوانب مختلفة من نزع السلاح أو عدم الانتشار من وجهة نظر استراتيجية أن تخفف بأي شكل من الأشكال من تكلفة الجمود الباهظة نظراً لمستوى الخطر الذي نواجهه والذي يستحيل تجاهله منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ في مدريد.

ومع أن الاعتداءات لم تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل آنذاك، إلا أنها كشفت عن عنف وقسوة يدلان بشكل واضح على أن هذه الأسلحة لم تستخدم لا لشيء سوى لأن الإرهابيين لم يصلوا إليها. ويكاد يكون من المستحيل المبالغة في وصف زعزعة الاستقرار التي قد تنتج عن احتمال الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل واستخدامها في عمليات إرهابية، وإن لمن واجبنا الأساسي دون أدنى شك وضع حد لهذا الاحتمال. ولئن كان من المؤسف أن يعجز هذا المؤتمر عن الوصول إلى اتفاق لاعتماد برنامج عمل، فإن الأخطر هو انفصاله عن الواقع الخارجي. ويبدو الحل سهلاً ويقوم ببساطة على تطبيق الممارسة الأساسية للدبلوماسية المتعددة الأطراف بالتركيز على ما يمكن أن تتفق عليه وإرجاء المسائل التي تفرقتنا. وتقر كافة الوفود هنا بالحاجة إلى بدء مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لصنع الأسلحة النووية. وهذه مسألة تقوم على ضمان مراقبة أخطر المواد التي يمكننا النظر فيها. وهذه عملية تدخل في عدم الانتشار ونزع السلاح معاً، وعُهدت إلى المؤتمر ولاية تناولها على الأقل منذ اعتماد قرار الجمعية العامة رقم ٧٥/٤٨ لام عام ١٩٩٣.

وتعتقد إسبانيا التي تدعم، كما لا يخفى على أحد، البيان الذي أدلى به سعادة سفير النمسا معالي السيد فولفغانغ بيتريتش في هذه القاعة في ٣٠ آذار/مارس باسم الاتحاد الأوروبي، أن التفاوض على هذه المعاهدة دون شروط مسبقة هو أولى أولويات هذا المؤتمر، وتعتبر أنه لا يوجد أي مبرر لجعله مرهوناً بغيره من جوانب نزع السلاح مهما بلغ الاهتمام الذي تحظى به لدى بعض الدول الأعضاء في المؤتمر.

ويرحب وفد بلدي بقيام أغلب الدول الحائزة لأسلحة نووية فعلاً بالتزام وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية، ويطلب إلى كافة الدول، بما فيها تلك التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، الانضمام

إلى هذا الوقف الاختياري. والحقيقة أن إدراج هذه الدول في المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية هو في حد ذاته جانب بالغ الأهمية في اعتبارنا.

وبينما يركن مؤتمر دولي كهذا إلى حالة من الجمود لا يبرحها منذ ١٠ سنوات، وبينما نرى في الوقت نفسه أن أهم مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار لا تزال خارج مجال عمله، حان الوقت للتأكيد على ضرورة تغيير المسار. وبما أن من المستحيل المضي بالمفاوضات قدماً عبر "رُزم" من القضايا المترابطة، ترى إسبانيا أن من الضروري التخلي عن فكرة الترابط وأن أكثر إجراءات بناء الثقة فعالية يتمثل في العمل المشترك الحاسم لوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لصنع المتفجرات النووية - التي تعني حرفياً المواد التي يصدر عنها الخطر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير بوغايو أوطوني، ممثل إسبانيا، على بيانه وأعطى الكلمة الآن لممثلة سري لانكا الموقرة، سعادة السفيرة سيرالا فيرناندو.

السيدة فيرناندو (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أهنئكم وأقدم لكم تمنياتنا الصادقة بأن تكلل أعمالكم بالنجاح. ومع أنكم أشرتم في ٢٣ آذار/مارس إلى أن ملاحظتكم الافتتاحية قد فقدت الكثير من قيمتها المعهودة نتيجة لمبادرة الرؤساء الستة غير المسبوقة، يمكن القول أيضاً إن لكل رئيس مسؤوليته الهامة الخاصة في إطار العمل المشترك. وستتولون خلال ولايتكم التحضير للنقاش المنظم حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتسييره. كما أنكم ذكرتمونا بصواب بأن النقاش يجري في ظل مشاورات مكثفة ومبكرة في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

لقد رأت عدة وفود أن العمل الموضوعي بشأن البند ١ من جدول الأعمال أساسي ليحرز مؤتمر نزع السلاح تقدماً هذا العام. وقد شجعنا الجو الإيجابي الذي يسود المؤتمر منذ بداية دورة ٢٠٠٦. فالمشاركة المكثفة لعدد كبير جداً من الوفود في النقاش بشأن نزع السلاح النووي وقائمة المتكلمين الطويلة هذا اليوم مؤشران يبعثان على التفاؤل ويدلان كذلك على الدعم المتواصل والشامل لأهمية المؤتمر. وعلينا أن نتساءل عما يمكن لمؤتمر نزع السلاح فعله بشأن البند ١ من جدول الأعمال. وهناك توافق في الآراء في المجتمع الدولي، وفي مؤتمر نزع السلاح حسب اعتقادنا، حول استصواب عملية طويلة الأجل تؤدي في نهاية المطاف إلى إزالة الأسلحة النووية. ولربما حان الوقت ليقوم مؤتمر نزع السلاح بخطوة أولية على الأقل صوب عملية متأنية ومحادثات بشأن إجراء مفاوضات، إن صح التعبير، لوضع إطار يمكن داخله متابعة الهدف المشترك المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

وإننا إذ نلتمس سبل التقدم بشأن جوهر الموضوع، يجب أن يواجه مؤتمر نزع السلاح حقيقة أن: عليه في آخر المطاف أن يرهن للمجتمع الدولي، وللرأي العام العالمي خصوصاً، أن هناك محفلاً تفاوضياً يمكن الإعراب فيه عن الشواغل المشتركة بشأن الأمن الدولي وجدول الأعمال العالمي المتعلق بتزع السلاح. كما يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يعطي الانطباع وأن هذه المشاركة لا تكتسي قيمة أكاديمية بل قيمة تفاوضية ومنشئة للمعاهدات.

وقد أعلنت سري لانكا عن موقفها فيما يتعلق بدور مؤتمر نزع السلاح في مناقشة معاهدة المواد الانشطارية منذ عام ١٩٨٠. وقد أيد وفد بلدي بالفعل وضع نظام قانوني دولي شامل لحظر إنتاج المواد

الانشطارية واستخدامها، جرى التفاوض عليه واعتماده كجزء من جدول أعمال نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. واعتبرنا ذلك النظام آنذاك ولا نزال نعتبره أحد أهم الحواجز أمام صنع المزيد من الأسلحة النووية وأمام الدول النووية الجديدة أيضاً.

بيد أن هناك مسائل أخرى أيضاً علاوة على جدول أعمال الأسلحة النووية. فممنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بند من جدول الأعمال لم تُبحث كل أبعاده دون شك؛ وينبغي لنا أن نعتمد على ما أُنجز من عمل حتى الآن، بما في ذلك السجل الباهر من المعرفة التقنية التي انبثقت في اللجنة المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ويشاطر وفد بلدي آراء الأعضاء الذين يعتقدون أن مؤتمر نزع السلاح قادر على النظر في قضايا نزع السلاح التقليدي، بل وينبغي له فعل ذلك. ولم تتردد سري لانكا لحظة في تناول هذه المسألة رغم أن الأولوية الكبرى أعطيت بطبيعة الحال للعمل في مجال نزع السلاح النووي. ولئن ظلّ التهديد المحدق بالنوع البشري ينبع من أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، تبقى الأسلحة الخفيفة مصدر التهديد الذي يطال أغلب الناس في مناطق الصراعات والحروب في الوقت الراهن. ولا بد للمجتمع الدولي أن يستمر في بذل كافة الجهود لمنع النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووصولها إلى فاعلين من غير الدول لاستخدامها في أعمال العنف والإرهاب. وأصبحت سري لانكا، من ذلك المنطلق، إحدى الدول السباقة في آسيا إلى إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لتبرهن بوضوح على التزامها الكامل بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعتمد عام ٢٠٠١. كما أننا قبلنا على هذا الأساس بتحمل المسؤولية الصعبة المتمثلة في رئاسة المؤتمر الاستعراضي في وقت لاحق من هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفيرة فيرناندو، ممثلة سري لانكا، على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل النرويج الموقر.

السيد بولسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يسرين، سيدي الرئيس، أن أراكم تتولون هذا المنصب. فقد بذلت رومانيا والنرويج وخمس حكومات أخرى على مدى سنة تقريباً وعلى أساس عبر إقليمي جهوداً للمضي قدماً بجدول أعمال عدم الانتشار ونزع السلاح. وأؤكد لكم تأييد وفد بلدي الكامل في مساعيكم من أجل تحقيق نتائج إيجابية في مؤتمر نزع السلاح أيضاً.

ومن المشجع أن دولاً عدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية مستعدة للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. فالتزامها بهذه العملية له أهمية خاصة لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية، سواء منها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو غير الأطراف، هي التي ستتحمل دون سواها التزامات جديدة عندما تدخل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ.

والدول التي لا تملك أسلحة نووية مجبرة قانوناً على عدم امتلاك أسلحة نووية بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومن ثم، فإن إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية محظور فعلاً في الأغلبية العظمى من الدول.

غير أن من المحبط كذلك أن بعض الدول التي لا تملك أسلحة نووية تبدو مترددة في بدء مفاوضات على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية ما لم يتم التطرق إلى مسائل وشواغل مختلفة في نفس الوقت.

وأود أن أعمّق في هذه النقطة بعض الشيء. إن مصلحتنا الذاتية تقتضي بديهياً أن ندعم الجهود الساعية إلى التفاوض على التزامات جديدة في عدد كبير من المجالات نظراً لوضع النرويج كدولة غير حائزة لأسلحة نووية ولموقعنا وشواغلنا الأمنية الخاصة والتهديدات العالمية التي علينا مواجهتها، شأننا في ذلك شأن غيرنا. ولا نعتبر الترتيب الزمني للأعمال المسألة الأساسية. ولذلك أيدنا كل مقترح ورد بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الأخيرة.

لكن لا يمكن أن نسمح لأنفسنا مع ذلك بترك النظر في أمور هامة بدعوى ضرورة البدء بتناول ما هو أهم منها.

ومن ثم، ندعو إلى التعجيل بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والشروع عقب ذلك في النظر في مسائل مهمة أخرى حالما تيسر ذلك سياسياً.

غير أنه لم يتبين بعد ما إذا كانت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية "ناضجة" للتفاوض. ومع أن التردد الذي يسود بعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية يمكن تجاوزه، ما زلنا في حاجة إلى أن تجلس كافة الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الطاولة للتفاوض بنية حسنة. وقد أعلنت عدة دول حائزة لأسلحة نووية عن وقف احتياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية، وهو ما نعتبره مؤشراً إلى الرغبة في التفاوض على معاهدة قوية لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وندعو الدول الأخرى التي تملك أسلحة نووية، سواء منها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو غير الأطراف فيها، إلى توضيح موقفها من جدوى التفاوض على معاهدة ملزمة قانونياً لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهل سيكون أمراً اختيارياً أن تعلن الدول الحائزة لأسلحة نووية عن حالات وقف مؤقت ثم تعيد تأكيدها بشأن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في انتظار إنهاء المفاوضات على هذه المعاهدة؟ ولقد سبق أن تناول سفير باكستان هذه المسألة اليوم بشكل صريح جداً وبطريقة مباشرة، ونثني عليه لذلك.

ويوجد اليوم فائض عالمي من المواد الانشطارية المصفاة، منها ما يمكن استخدامه لأغراض تجارية ومدنية، ومنها ما يرصد للبحث، وما يستعمل وقوداً للغواصات وغير ذلك من نظم الدفع، وما يخصص للأسلحة النووية؛ بينما تخزن كمية هائلة منها تشمل ما يتجاوز الاستخدام الفعلي للمواد المستعملة في الأسلحة.

وتوجد هذه المواد في عدد كبير من البلدان، وإن تركّزت بكثافة في عدد قليل منها فقط. ونعرف أن الإرهابيين مهتمون بالمواد الانشطارية سواء للتفجيرات النووية أو لاستخدامها في الأسلحة الإشعاعية. ومن ثم، فإن النظر إلى أبعد من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عندما نتناول مشاكل متعلقة بهذه المواد هو تحدّ بالفعل. وسترکز معاهدة من هذا القبيل بالطبع على إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة النووية. غير أن المخزونات الموجودة من المواد المستخدمة في الأسلحة ينبغي النظر فيها أيضاً في سياق المفاوضات المقبلة. فهذه المخزونات تتجاوز الكمية المطلوبة لإقناعنا بحقيقة التهديد النووي.

ويمكن اختزال المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة وتحويلها إلى وقود لسوق الطاقة العالمية. ويجري القيام بهذا إلى حد ما بالفعل، غير أن المشوار لا يزال طويلاً. وينبغي التعمق في استكشاف هذه المسألة. وفي غضون ذلك، ينبغي إخضاع الفائض من هذه المواد لضمانات أمنية كما ارتأى كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في المبادرة الثلاثية الأطراف.

إن لمعاهدات تحديد الأسلحة فوائد جمة لو أمكن التحقق منها. بيد أننا نعلم استحالة الوصول إلى نسبة ١٠٠ في المائة في التحقق فيما يتعلق بكافة المعاهدات تقريباً. والهدف إذن هو تحقيق مستوى من إمكانية التحقق قادر على منع المخادعة.

ولا نعرف في هذه المرحلة نسبة التحقق التي يمكن الوصول إليها فيما يخص أحكام معاهدة مقبلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فوحدها المفاوضات ودراسات الخبراء يمكن أن ترشدنا في هذا الشأن. وقد أُجريت بعض الدراسات بالفعل تُستشف منها إمكانية الوصول إلى نسبة كبيرة بشكل معقول من التحقق وبتكلفة مالية يقدر عليها المجتمع الدولي. وأتذكر في هذا السياق ورقة العمل بالغة الأهمية التي قدمتها سويسرا. وهذا يبشر بالخير، غير أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الدراسات القيمة.

وأعتقد أن الجميع سيتفق فيما يخص الترحم على أن أي نظام للتحقق لا يجب أن يكشف عن المعلومات أكثر مما له صلة بالمعاهدة. ولن يخدم ذلك فقط المصلحة العليا للدول الأطراف بل هو ضروري كذلك لأغراض عدم الانتشار.

ومن المؤكد أن التحقق يتصل بمسألة الامتثال. فقد ثبت أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعمل وفقاً للالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، غير أننا أدركنا أن التعامل مع عدم الامتثال أمر مستعص عندما أعلن هذا البلد عن انسحابه من المعاهدة. وكانت في معاهدة عدم الانتشار ثغرة، إن صح التعبير. وينبغي تجنب هذه الثغرات في المعاهدات المقبلة للحد من الأسلحة، بما فيها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وقد قُدمت اقتراحات عديدة بشأن طريقة التعامل مع عدم الامتثال، لا سيما فيما يتصل بعدم الانتشار. ولن أتطرق إليها الآن، ولكن لهذه المسألة أيضاً مكانتها في جدول أعمال بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأختتم بالحديث مجدداً عن دور معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في المشهد العام لتحسين الإشراف على كافة أنواع هذه المواد ومراقبتها. وينبغي لنا استنباط تكنولوجيا أشد مقاومة للانتشار. ولا بد لنا من إخضاع مزيد من المواد الانشطارية للضمانات الأمنية باستخدام الترتيبات والمبادرات القائمة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمبادرة الثلاثية الأطراف. فحظر المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية خطوة أولى طبيعية وبالغة الأهمية في هذا السياق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بولسن، ممثل النرويج، على بيانه، ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل كندا الموقر، سعادة السفير بول ميير.

السيد ميير (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنتكم على توليكم مهام الرئاسة. وأتمنى لكم كل التوفيق في توجيه مناقشاتنا لتحقيق نتائج مثمرة.

(تابع بالفرنسية)

وإننا إذ نستمتع اليوم إلى نقاشاتنا المكرسة لمعاهدة يمكن إبرامها لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من المهم أن نضع أعمالنا في السياق الملائم. فتقع على مؤتمر نزع السلاح مسؤوليات جسام تتمثل في التفاوض على اتفاقات بشأن نزع السلاح لتحسين أمن المجتمع الدولي برمته.

والمعاهدات والاتفاقيات التي صدرت عن هذا المحفل في الماضي عناصر أساسية في النظام العالمي الخاص بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وإن عدم اتخاذ مؤتمر نزع السلاح أي قرار موضوعي منذ ثماني سنوات، ولا حتى توصله إلى وضع برنامج عمل إنما هو مهزلة حقيقية. بيد أن هذه المسألة مسألة لا أود الخوض فيها اليوم.

وليست هناك حالة أخرى تكون فيها هذه الصكوك الدولية أكثر أهمية مما هي عليه في جهودنا الساعية إلى منع انتشار الأسلحة النووية والوصول إلى القضاء عليها في آخر المطاف، وهي فئة الأسلحة التي لا تزال تشكل أكبر خطر على سكان كافة الدول. ولقد عرض رئيس الوزراء السابق، بيير ترودو، في بيان ألقاه قبل ثلاثين سنة تقريباً في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، "استراتيجية خنق" فيما يخص الأسلحة النووية لا تزال أهدافها الرئيسية دعامة السياسة الكندية في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. وكانت هذه الاستراتيجية تنص على عملية مرحلية لمنع انتشار الأسلحة النووية وضمان القضاء عليها في نهاية المطاف. وكنا نرى آنذاك أن أولى هذه المراحل هي حظر تجارب الأسلحة النووية. ولدينا اليوم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وضعت على كل حال قاعدة دولية جديدة نتج عنها المنع الفعلي للتجارب مع أنها لم تدخل بعد حيز النفاذ، وأنشأت أيضاً شبكة مراقبة فعالة لكشف أي تجربة نووية محتملة. ونعتقد أن المرحلة المقبلة من استراتيجية الخنق هذه هي حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة: أي إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يمكن صنع الأسلحة النووية دون استخدام هذه المواد. ومن ثم تصبح المسألة بسيطة إذن، بحيث إننا نجعل انتشار الأسلحة النووية سواء بشكل عمودي أو أفقي أمراً صعباً بتحفيف منبع هذه المواد.

وهذا هو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه مبادرات دولية مهمة لتقييد أو منع سبل الوصول إلى المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة، بما فيها برنامج الشراكة العالمية والمبادرة العالمية للحد من التهديد، والاتفاق بشأن التخلص من البلوتونيوم، والمبادرة الثلاثية الأطراف والاتفاق الأمريكي الروسي بشأن اليورانيوم عالي التخصيب. ولئن كانت هذه المبادرات تستهدف المخزونات الفائضة من هذه المواد، فهي لا تراعي قدرة الدول على الاستمرار في إنتاجها لأغراض غير سلمية. وهذه هي الثغرة التي يجب تداركها.

(تابع بالإنكليزية)

لقد جرى النقاش، بطريقة أو بأخرى، منذ أولى سنوات الحرب الباردة على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتنعكس الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة في الإشارات المتكررة إلى استصواب هذه المعاهدة، والتي وردت في عدد لا حصر له من الوثائق الدولية على مدى سنوات، انطلاقاً من الوثيقتين الختاميتين لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار

ووصولاً إلى القرارات المتكررة التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣، والتي اضطلعت فيها كندا دائماً بدور قيادي. وما انفكت كندا تؤدي دوراً نشطاً في تعزيز معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية منذ ولاية شانون الأخيرة المعتمدة في عام ١٩٩٥ إلى أن ترأس سعادة السفير موهير اللجنة المخصصة التي أجرت فعلاً مفاوضات استغرقت بضعة أسابيع في صيف عام ١٩٩٨. ويدل اهتمامنا الوثيق بهذا الموضوع على الأولوية العليا التي تعطيها كندا لإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وعلى ما نعتقد أنه سيكون لها من إسهام في عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. فينبغي أن تحظى هذه المسألة في رأينا بأولوية هذا المؤتمر.

وينبغي لنا أن نقوم في إبان سير المفاوضات بتحديد طبيعة هذه المعاهدة التي نسعى إليها. ومع تطور النقاشات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح عبر السنوات، عُرضت طائفة من النماذج، انطلاقاً من معاهدة شاملة تغطي الإنتاج السابق والقادم معاً وتتضمن أحكاماً تحقق متينة لضمان الامتثال وانتهاء. بمقترحات ترى أن المعاهدة لا ينبغي لها أن تنظر في المخزونات القائمة ولا أن تشمل إجراءات للتحقق.

وفي الوقت الذي تدعو فيه الحاجة إلى اتباع نهج واقعي وعملي، لا ينبغي لنا أن نفتعل منذ البداية التعبير عن تطلعات محدودة. فلن تجر معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يتبين في نهاية المطاف أنها مجرد إعلان غامض لنوايا حسنة بشأن الإنتاج المقبل، سوى البلاء إلى المجتمع الدولي، وستدل على أننا غير جادين في مساعيها صوب عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويمكن لمعاهدة قوية لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تكون قيمة من حيث إرساء قاعدة دولية جديدة ضد إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية، شأنها في ذلك شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ألا يوجد في العالم ما يكفي فعلاً من المواد الانشطارية التي أنتجت لصنع الأسلحة النووية؟ ألم يكن الوقت لتوقف عن إنتاجها؟ أكيد أن الدول التي تزيل الآن المواد الانشطارية من البرامج العسكرية أو التي أعلنت عن وقف اختياري من جانب واحد لأي إنتاج في المستقبل تعتقد أن الأمر كذلك. وإن كندا لتقف هذا الموقف بالذات.

إننا نعتزم طرح عدد من هذه الاعتبارات في المداخلات الكندية المقبلة خلال النقاش المواضيعي هذا الأسبوع وفي جلسات لاحقة. وقد وزعنا بالفعل ورقة عمل بشأن المخزونات (CD/1770) تستوفي الوثيقة التي قدمناها عام ١٩٩٩ في الموضوع نفسه وتعتمد عليها. ونتمنى أن تتيح هذه المساهمات ومساهمات دول أخرى الحافز اللازم لتنشيط مؤتمر نزع السلاح ودفعه إلى العمل في هذه المسألة الحيوية. وينبغي لنا أن نشرع الآن في هذه المفاوضات.

ليست معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية اليوم أقل أهمية مما كانت عليه قبل نصف قرن. بل إنها في الحقيقة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لمواجهة التهديدات المعاصرة التي يتعرض لها الأمن الدولي. ولا تزال كندا تؤمن بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الذي ينبغي أن تبدأ فيه فوراً مفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجدوننا أمل صادق في أن تساهم هذه النقاشات المركزة هذا الأسبوع وفيما بعد في كسر الجمود الذي شل هذا المحفل فترة طويلة جداً. وأود أن أكرر التزام كندا بالعمل مع كافة الوفود الموجودة هنا لتحقيق توافق في الآراء بشأن سبيل للمضي بمؤتمر نزع السلاح قدماً يمكننا من الشروع في مفاوضات بشأن هذه المعاهدة الحيوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير ميير، ممثل كندا، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا الموقر، سعادة السفير برنهارد برازاك.

السيد برازاك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة أطلب فيها الكلمة تحت رئاستكم، أود كمن سبقني أن أقدم إليكم تهاني وفد بلدي الخالصة بمناسبة تسلمكم هذا المنصب الرفيع، وأؤكد لكم تعهدنا بالدعم الكامل لمساعيكم في ظرف مهم بشكل خاص في حلقة مؤتمر نزع السلاح هذا العام. وتطلع ألمانيا إلى النقاش المتعمق المقبل الذي سيركز على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من المواد النووية المتفجرة.

وتود ألمانيا في البداية التعبير عن انضمامها إلى البيان الذي قدمه سعادة السفير بيتريتش في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ باسم الاتحاد الأوروبي بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسمحوا لي أن أكرر العناصر الأساسية التي وردت في ذلك البيان حيث أعطى الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها وسيلة لتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح؛ ودعا من جديد إلى مبادرة الشروع في مفاوضات على معاهدة غير تمييزية تطبق عالمياً وتحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة والتعجيل بإبرامها دون شروط مسبقة مع مراعاة تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه بشأن إنشاء لجنة مخصصة؛ وطلب إلى كافة الدول أن تعلن عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية بغية تحقيق الأغراض المذكورة وأن تلتزم به؛ ورحب بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأربع التي قررت هذا الوقف الاختياري.

وتود ألمانيا أيضاً أن تشير إلى النقاشات التي جرت خلال جلسة مؤتمر نزع السلاح العامة ٩٨٧ بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تحت رئاسة النرويج، والتي شاركت فيها ألمانيا مشاركة فعالة.

ويجدر التذكير بأن الجهود الساعية إلى وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لها تاريخ طويل، ابتداء من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ومروراً بقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام المعتمد بالإجماع في ١٩٩٣ وانتهاء بولاية صدرت في آذار/مارس ١٩٩٥ توصي بتنفيذ قرار ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ القاضي بإنشاء لجنة مخصصة داخل مؤتمر نزع السلاح.

وفضلاً عن ذلك، فإن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أعادت التأكيد على الحاجة الملحة للشروع، ضمن أمور أخرى، في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الفقرة ١٥ من المادة الرابعة من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

وسجل ألمانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة حافل بتقديم الدعم لكافة القرارات المهمة طوال العقود الأخيرة، مما يدل على التزامها بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.



وستؤدي هذه المعاهدة إلى وقف إنتاج أخطر المواد الانشطارية النووية التي تستخدم في التفجيرات النووية. أما القيود الرئيسية، فتتعلق بالدول الحائزة لأسلحة نووية، سواء منها أطراف معاهدة عدم الانتشار أو غير الأطراف فيها، أو بالدول التي يمكن أن تسعى في المستقبل إلى الحصول على قدرات عسكرية نووية. ومن ثم، فإن وضع حد لإنتاج المواد الانشطارية المخصصة للأسلحة النووية هو الخطوة المنطقية التالية. وسيتيح عنصر اللارجعة في نزع السلاح النووي.

وعند محاولة تناول تهديد الإرهاب النووي في فترة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، تحظى مهمتا تأمين مخزونات المواد الانشطارية عبر العالم ووضع كشف موثوق بها عن المواد ونظام محاسبة أفضل بأهمية محورية. وسيصبح تنفيذ هاتين المهمتين أصعب، إن لم يكن مستحيلاً، لو ارتفع عدد الدول التي تنتج قدرات إضافية من هذا النوع من المواد الانشطارية. ولنا جميعاً مصلحة حيوية في وقف تزايد هذا النوع من المواد لأنها كلما كثرت صعب تأمينها وسهل حصول الإرهابيين على بعضها.

وتؤيد ألمانيا بدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية دون شروط مسبقة سواء فيما يتعلق بموضوع المفاوضات أو النتائج المرتقبة أو المتوخاة منها. ولا ينبغي منع أي وفد خلال مداولتنا المقبلة من طرح أية مسألة يراها على نفس القدر من الأهمية من قبيل نطاق المعاهدة ومسألة المخزونات التي أنتجت قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ والمحاسبة بشأن هذا النوع من المواد الانشطارية وشفافيتها. ولا يمكن لمبدأ عدم وضع شروط مسبقة، بل ولا ينبغي له، أن يمنعنا من تبني أفكار أو التعبير عنها بشأن طبيعة المعاهدة المقبلة وعناصرها. وتعتقد ألمانيا أن هذا هو الهدف المنشود هذه السنة خلال النقاش المركز والتفصيلي بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفيما يخص المسائل المتعلقة بنطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتعريفها في البداية، ينبغي أن تهدف المفاوضات أساساً إلى منع أي تزايد في مخزونات المواد النووية المستخدمة لأغراض عسكرية منعاً فعالاً. لذلك ينبغي أن يشمل نطاق المعاهدة حظر أي إنتاج في المستقبل للمواد النووية المستخدمة مباشرة في صنع المواد النووية المتفجرة؛ وحظر إعادة الاستخدام العسكري للمواد الانشطارية الناتجة عن إجراءات نزع السلاح والمعاد تخصيصها للأغراض المدنية؛ وحظر أي تحويل للمواد الانشطارية ذات الطابع المدني لتصنيع متفجرات نووية وتحقيق أغراض عسكرية أخرى أيضاً.

وسنحتاج في نص المعاهدة إلى عدة تعاريف. وينبغي أن نتفادى قدر الإمكان ابتكار تعاريف معارضة لتلك التي تخص الضمانات الأمنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو زائدة عليها. ويجب أن توضع التعاريف، من جملة أمور أخرى، لتحديد المواد الانشطارية المعنية ومصطلح "الإنتاج".

وتختلف المواقف كما تعلمون جميعاً بشأن إدراج المواد الانشطارية التي أنتجت قبل دخول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ. وسيكون لإدراج المخزونات السابقة في المعاهدة المزايا الواضحة التالية: سيضمن قدراً كبيراً من الشفافية اللازمة وسيتيح المحاسبة بشأن المنع الفعال لعدم الانتشار، سواء من حيث العلاقات بين الدول أو من حيث سرقة هذه المواد أو نقلها إلى الإرهابيين. وسيجنب نظام التحقق تعقيدات إضافية من خلال تفادي ضرورة التمييز الواضح والتام بين المواد الانشطارية الناتجة عن أنشطة "ما قبل الوقف"،

التي ربما تكون مشروعة، والإنتاج غير المشروع لهذه المواد في فترة "ما بعد الوقف". وينبغي أن تلتزم الدول الأطراف بالسعي إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من الشفافية، لا سيما بالإعلان عن المخزونات المدنية والعسكرية التي تملكها.

وتترابط مسألة التحقق ترابطاً وثيقاً مع نطاق المعاهدة، بما فيه التعاريف. وسيكون التحقق من معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية مهمة صعبة بكل تأكيد. فسوف تكيّف كل آلية من آليات التحقق من المعاهدة وفقاً للهدف المنشود وأنواع المرافق المعنية. ويشمل ذلك إمكانية اتباع إجراءات تفتيش تأخذ بالوصول المنظم أو نهج "الصندوق الأسود"، حيث يجب حماية المعلومات الحساسة بشأن الأمن الوطني أو المعلومات التي قد تساعد كل من قد يكون مسؤولاً محتملاً عن الانتشار.

ويجب أن تكون معايير آلية التحقق بين معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية متساوية حتى في حالة وجود نطاق محدود جداً. فقد يكون من الصعب أن نفسر لماذا يكفي نظام تحقق أضعف لضمان الامتثال لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بينما لا يكفي لضمان امتثال الدول غير الحائزة لأسلحة نووية لمعاهدة عدم الانتشار. ولذلك ينبغي أن تكون الاختلافات في نظامي التحقق من المعاهدتين ناتجة عن النطاقين المختلفين لهاتين المعاهدتين. وسيتمشى هذا الأمر مع النهج غير التمييزي الذي ستتبعه المعاهدة المقبلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وينبغي أن يعزز التحقق الوسائل التقنية الوطنية، كما هو الشأن في أنظمة التحقق الأخرى. فالاعتماد على الوسائل التقنية الوطنية وحدها سيؤدي إلى ما لا يعد ولا يحصى من النزاعات بشأن الامتثال دون أن تكون هناك آلية محايدة لحلها. كما أن من المشكوك فيه أن تقوم كافة الدول المعنية في ظل هذه الظروف بوقف إنتاج مواد جديدة بلا رجعة دون أن تكون هناك وسائل حقيقية لبناء الثقة بأن الدول الأخرى تفي بالتزاماتها. فإذا ما لم تتمكن الدول من معرفة ما يحدث بالفعل، فإن ذلك سيؤدي إلى ثقة زائفة بتحقيق أي إنجاز.

وستكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمثابة أداة مهمة لعدم انتشار "المواد التي تصنع منها المتفجرات النووية"، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في تدبير هذه المواد عبر نظام التحقق الخاص بها. وستكون فضلاً عن ذلك وسيلة فعالة لمنع وقوع هذه المواد بين أيدي الإرهابيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير ألمانيا السيد برازاك على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل بولندا الموقر، سعادة السفير زدزيسلاف راباكي.

السيد راباكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة أطلب فيها الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أهنئكم على تولي هذا المنصب الرفيع في مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بولندا الكامل لكم.

وأود كذلك أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد تيم كولي - الذي كان حتى وقت قريب زميلنا وسفير نيوزيلندا لدى مؤتمر نزع السلاح - ويتولى الآن منصباً جديداً ألا وهو مدير فرع حنيف في إدارة الأمم المتحدة

لشؤون نزع السلاح ونائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. ونتمنى أن تكون التجربة التي اكتسبها في هذه القاعة خير معين لنا لتحقيق تقدم في عمل المؤتمر. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون المتواصلين.

ولا تزال جمهورية بولندا تعطي الأولوية للشروع الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كما جاء مرات عديدة في بيانات وفد بلدي، بما فيها ما ورد عن الاتحاد الأوروبي. وهذه أكثر ما يرتقب من معاهدات نزع السلاح المتعدد الأطراف. وما زال نظام المعاهدات بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يفتقر إلى هذا الصك رغم الدعوات المتكررة التي صدرت عن المجتمع الدولي، بما فيها ما ورد في الوثائق الختامية لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار. وقد تمكن هذا المؤتمر عام ١٩٩٨، اعترافاً منه بأهمية الموضوع، من إنشاء لجنة مخصصة لإجراء تلك المفاوضات، بناءً على مزايا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن المؤسف أن أي عمل إضافي لم ينجز في المسألة منذ ذلك الوقت إلى الآن. ومع ذلك، نجدنا أمل صادق في أن يساعدنا النقاش المركز والتفصيلي بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على تحديد المدى الذي نقف عنده بصفتنا مؤتمر نزع السلاح والخطوات الإضافية التي ينبغي القيام بها لبدء عملية التفاوض. ونتمنى أن يمضي مؤتمر نزع السلاح في الاتجاه المرغوب فيه بفضل مشاركة الخبراء من العواصم وتقديم وثائق جديدة.

إن هدفنا واضح: نحن بحاجة إلى قاعدة تساهم مساهمة جوهرية في نزع السلاح النووي وتوقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في التفجيرات العسكرية. وأود أن أقول بشكل صريح إن هذه ستكون خطوة مهمة نحو القضاء على مواد يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تكرار أهوال هيروشيما وغازاكي. ويمكن للمعاهدة أن تقدم أفضل ضمانات على المدى البعيد بأن لا تُستخدم الأسلحة النووية أبداً. كما ستتيح معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أداة مهمة لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على مواد قد تستخدمها لتسبب دماراً أعظم هولاً مما وقع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ويرى وفد بلدي أن المعاهدة المقبلة لا ينبغي أن تلقي أي عبء إضافي على عاتق الدول غير الحائزة على أسلحة نووية والتي تتقيد بنظام ضمانات الأمن الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أنشأت هذه الصكوك بالفعل نظام تحقق خاصاً بهذه المجموعة من الدول. ولذلك سيكون من المستصوب النظر في مشاركة خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نقاشات مقبلة في مؤتمر نزع السلاح وفي عملية المفاوضات القادمة أيضاً.

أما فيما يتعلق بالدول القادرة على الحصول على المواد الانشطارية فإن المسألة أكثر تعقيداً. فقد حُددت أولوية عاجلة هي تقنين حالات الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. وسيكون ذلك أحد أهداف المعاهدة. وأود أيضاً أن أطلب إلى الدول التي لم تعلن عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية أن تفعل ذلك وتتيح مزيداً من الزخم للشروع في مفاوضات بشأن هذه المعاهدة.

والمسائل التي ينبغي حلها خلال المفاوضات عديدة، كما سبق أن ذكرت. فعند مناقشة القضايا الخاصة، سيكون علينا أن نراعي من ضمن أمور أخرى: الحاجة إلى النظر في إمكانية استخدام عناصر فاعلة من غير الدول للمواد الانشطارية، مما سيقتضي توضيح نطاق المعاهدة المقبلة بحيث لا يتعين أن تشمل إنتاج المواد المخصصة للاستخدام العسكري وحسب، وإنما أيضاً ما يمكن استخدامه منها في إنتاج ما يسمى "القنابل القذرة"؛ والطريقة

الفعالة لمنع إعادة توجيه الإنتاج السلمي لأغراض عسكرية؛ ونطاق التحقق المتاح وإمكانية تطبيقه انطلاقاً من الإعلانات وإجراءات الشفافية وانتهاء بإجراءات أكثر تحسماً من قبيل الزيارات والرصد وغير ذلك؛ وكيفية ضمان الطبيعة غير التمييزية للمعاهدة وتوازنها الخاص؛ وطريقة تحديد التزامات "الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار" حتى تكون المعاهدة المقبلة قابلة للتطبيق وفعالة.

وندرک جميعاً أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليست موضوعاً سهلاً. بيد أنني واثق من أن النظر في هذه المسائل سيكفل بالنجاح وأن هذه المسائل ستحل في عملية التفاوض. ويمكننا أن نراعي داخل اللجنة المختصة إنشاء فرق عمل أو فرق خبراء تنظر في هذه المسائل المهمة. ولا ينبغي أن نغالط أنفسنا. فهذه المفاوضات ستستغرق وقتاً طويلاً وستكون صعبة بالتأكيد. غير أن هذا المؤتمر أنشئ لتحقيق غرض واحد أساساً ألا وهو التفاوض.

وينبغي لنا كذلك أن نحافظ على المرونة في تفكيرنا بشأن النتائج المتوخاة من عملية التفاوض. ويمكننا أن نتخيل بسهولة عدة سيناريوهات محتملة تنطلق من معاهدة قائمة بذاتها تحتوي على نظام تحقق شامل وتحيط بكافة المسائل المتعلقة، وتنتهي بمعاهدة عامة منشئة للقواعد تحظر الإنتاج بشكل صريح وتتضمن أحكاماً واضحة بشأن مزيد التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على المسائل المتعلقة.

وسيعود إلى الدول، في إطار عملية التفاوض المناسبة، أمر تحديد الخيار المقبول أكثر من غيره ويساهم بشكل أفضل في حل المشاكل. غير أننا واثقون من أنه لا ينبغي لنا تأخير الشروع في العمل الموضوعي.

إن المجتمع المدني يتطلع كثيراً إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهي ستتناول التهديدات الحقيقية لا الافتراضية للسلم والأمن الدوليين. ويجدو بولندا أمل صادق أن يساعدنا هذا النقاش المركز والمتعمق على فهم أفضل لتفاصيل المعاهدة المقبلة وأدائها الممكن وأن يكون خطوة إضافية صوب تقربنا من المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى بيانه أيضاً. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان الموقر، سعادة السفير يوشيكوي ماين.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في بداية النقاش المركز والمنظم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن أقدم لكم مجدداً تهاني وفد بلدي الصادقة على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم تعاوننا المستمر.

لا يخفى على أحد أن اليابان تولي أهمية بالغة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها أولوية في مؤتمر نزع السلاح وبصفتها إجراءً لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولذلك نرحب بدورة هذا الشهر المختصة للنقاش المركز والمنظم وتتطلع إليها بشوق كبير.

لقد طلبت الكلمة اليوم، آخذاً هذه الأمور بعين الاعتبار، لأقدم للمؤتمر ورقة عمل اليابان بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ستوزع بوصفها الوثيقة CD/1774. ومع أن قدراً كبيراً من العمل كُرس لإعداد هذه الورقة، إلا أنها ليست سوى جزء واحد من جهود اليابان المتواصلة للمساهمة في نقاشات أكثر تفصيلاً

ودقة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وليست بأي شكل من الأشكال حكماً مسبقاً على موقف اليابان خلال المفاوضات المقبلة. فقد نأى بشيء مختلف في المستقبل. وقد سعينا بكل ما أتيح لنا من موضوعية إلى تقديم أنسب الأفكار التي أود الآن تسليط الضوء على عدد منها، مع أن لكم جميعاً نسخة منها على طاولتكم، مركزاً على الجوانب الجوهرية. ولئن كانت هناك إلى حد ما استفاضة في ما شرحته قبل عدة أسابيع، فإن هذا الأمر مهم لا سيما بالنظر إلى أننا سنحظى بنقاش مركز بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بحضور خبراء من عدد من الدول. وأود في هذا السياق أن أركز على المسائل الرئيسية متخطياً بعض الفقرات.

بما أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تنطوي على مسائل شتى تتجاوز ما يمكن إدراجه في ورقة عمل واحدة، ركزنا على القضايا الأربع الرئيسية وهي: نطاق الالتزامات الأساسية والتحقق والمخزونات الموجودة والتعريف.

أولاً، انتهت مختلف النقاشات التي أحررت حتى الآن إلى توافق في الآراء مفاده أن حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة سيكون التزام المعاهدة الأساسي. كما أن من البديهي ألا تخضع المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض مدنية لحظر للإنتاج بموجب المعاهدة.

ويمكن أن يشمل نطاق الالتزامات الأساسية مسائل أخرى غير ما سلف ذكره. ونلاحظ أن هناك توافقاً واسعاً في الآراء بشأن إدراج الإنتاج المقبل للمواد الانشطارية في المعاهدة كحد أدنى. ونتيجة لذلك، وبعد دخول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، ستكون الدول الأطراف التي تملك مرافق لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية مضطرة إلى إغلاق هذه المرافق أو وقف تشغيلها أو تحويلها إلى استخدام آخر غير الأسلحة النووية. وبما أن "إعادة" هذه المرافق إلى الاستخدام في مجال الأسلحة النووية يعادل الإنتاج الفعلي، ينبغي إخضاع هذه الإعادة للحظر.

وبما أن "تحويل" مخزونات المواد الانشطارية الحالية والمقبلة المخصصة للاستخدام في غير الأسلحة النووية إلى أغراض صنع الأسلحة النووية سيكون بالفعل مثل الإنتاج، فإنه ينبغي إخضاعه هو الآخر للحظر.

ثانياً، لقد تناولنا في ورقة العمل مفهوم التحقق في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن هناك أربع طرق للنظر في التحقق هي: ١) التأكيد على أن حجم مخزون المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة لم يرتفع منذ تاريخ دخول المعاهدة حيز النفاذ؛ ٢) التأكيد على أن المفاعلات والمرافق المخصصة لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة، والتي أُغلقت أو أوقف تشغيلها أو حُوِّلت إلى الاستخدام لأغراض غير الأسلحة النووية، ينبغي أن تبقى على هذه الحال؛ ٣) التأكيد على أن المواد الانشطارية التي أعلن طواعية بأنها فائض نتج عن نزع السلاح النووي لا يعاد استخدامها لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ ٤) التأكيد على أن المواد الانشطارية التي لا تستخدم في الأسلحة النووية لم تُحوَّل إلى الاستخدام في الأسلحة النووية.

وهناك مسائل عديدة ينبغي النظر فيها. ففيما يخص طريقة التحقق ١) ، سيكون من الضروري الإعلان عن كل ما أُنتج سابقاً من المواد الانشطارية بموجب التحقق الوارد في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، غير

أن جعل هذا الإعلان إلزامياً قد يكون أمراً غير واقعي كما أشير إليه من منظور المعلومات الحساسة عن الانتشار. وعلاوة على ذلك، فقد لوحظ أن تحديد تاريخ إنتاج المواد الانشطارية والغرض منه سيكون أمراً صعباً أيضاً وسيقتضي مساهمة فعالة من الدول الحائزة لهذه المواد.

أما من جهة أخرى، ففيما يخص الطريقة ٢٠٢٠ مثلاً، ستُعلَق حتماً مرافق إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض الأسلحة النووية في الدول الأطراف بعد الانضمام إلى المعاهدة أو سيتم وقْف تشغيلها أو تحويلها إلى الاستخدام لأغراض غير صنع الأسلحة النووية. وسيكون ضرورياً ومهماً من منظور ضمان الالتزامات الرئيسية للمعاهدة التأكيد على أن تلك المنشآت لن "تشتغل" أبداً كمرافق للإنتاج لأغراض صنع الأسلحة النووية، على الأقل منها تلك المرافق التي أُغْلقت أو أوقِف تشغيلها أو حوِّلت إلى الاستخدام لأغراض غير الأسلحة النووية. فضلاً عن ذلك، سيؤدي التحقق من هذه الطريقة إلى التحقق الفعلي من جزء كبير من الطريقة ١٠٠، وستكون له أهمية بالغة في تعزيز الثقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفيما يخص الطريقة ٣٠٣ أيضاً، ألا وهي التحقق من المواد الانشطارية التي أعلن طواعية بأنها فائض مما يستخدم في صنع الأسلحة النووية، تجري المحادثات فعلاً بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما أشار إلى ذلك غيري من الزملاء. وسيكون التفكير في إدراج الطريقة ٣٠٣ في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مهماً من منظور ضمان اللارجعة قانونياً.

وما نود الإشارة إليه هنا هو أن إجراء دراسة أكثر استفاضة بشأن كل سبل التحقق الملموسة أمر له أهميته. وما زالت مسألة التحقق لم تُحسم بعد كما بينا في ورقة العمل؛ ولذلك يقتضي الأمر إجراء مزيد من النقاش بكل تأكيد.

ثالثاً، من اللازم التفصيل الدقيق في الالتزامات الخاصة التي يمكن الأخذ بها بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فيما يتعلق بالمخزونات القائمة. وينبغي بطبيعة الحال حظر نقل المخزونات المخصصة لصنع الأسلحة النووية إلى بلد آخر، وحظر تحويل المخزونات الناتجة عن الاستخدام العسكري التقليدي إلى أغراض صنع الأسلحة النووية، وحظر "إعادة" المخزونات التي أعلن بأنها فائض إلى أغراض صنع الأسلحة النووية. بيد أن هناك مسائل إضافية، كما أشرنا في ورقة العمل، تتعلق بالمخزونات القائمة يمكن النظر فيها، من قبيل إجراءات تعزيز الشفافية والوفاء بالالتزامات الحماية المادية من منظور توطيد الأمن النووي.

رابعاً، هناك توافق في الآراء مفاده أن "المواد الانشطارية الخاصة" بموجب ميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تدخل ضمن تعريف "المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض الأسلحة النووية". وينبغي أن يخضع إدراج مواد أخرى في هذا التعريف لدراسة مفصلة يقوم بها الخبراء بناءً على نقاشات ممكنة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيراً، فإن أهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تبرز اليوم أكثر من أي وقت مضى، بصفتها الخطوة المنطقية التالية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد لاحظت باهتمام، سيدي الرئيس، أنكم أشرت في بيانكم قبل نيسان/أبريل إلى مقطع من كتاب "أليس في بلاد العجائب" (Alice in Wonderland). وربما كان ينبغي أن تقتبسوا كل الحوار الذي دار بين أليس وقطة تشيشر، إذ قالت أليس: "لا يهمني أين ستحط بي

الرحال ... ما دامت ستحط بي في مكان ما"، وردت عليها قطة تشيشير قائلة "تأكدي أنك لا محالة واصلة لو ذهب بك السير مسافة طويلة فعلاً". ونتمنى أن تنتهي بنا هذه النقاشات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى "مكان ما" لأننا قد قطعنا أشواطاً طويلة فعلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان، سعادة السفير ماين، على بيانه وعلى التزامه بمساعدتنا جميعاً للمضي بعملنا قدماً وعلى تذكيره لنا بحكمة قطة تشيشير. وعسى أن تحكمننا هذه الحكمة جميعاً. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي الموقر، سعادة السفير فاليري لوشينين.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تنطلق روسيا من المقترح القاضي بأن وقف وحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة ينبغي أن يكونا الخطوة المنطقية التالية لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وقد أوقفت روسيا إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية منذ ما يزيد على ١٠ سنوات. ولم ينتج في بلادنا اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة. أما البلوتونيوم الذي تنتجه المفاعلات الثلاثة الباقية لتوليد الحرارة والكهرباء، فلم يستخدم لصنع الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٤. ويجري العمل حالياً، وفقاً للاتفاق الروسي الأمريكي الموقع عام ٢٠٠٣، لبناء مرافق لتوليد الحرارة والطاقة ليتسنى لنا وقف هذه المفاعلات وفقاً كاملاً وتعويضها.

وقد أيدت روسيا بعزم وثبات التوصيات المتفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بشأن وضع مشروع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. ويجدوننا الأمل في التوصل بفضل جهود كافة الدول إلى حل وسط بشأن برنامج عمل متوازن للمؤتمر يمكننا من الشروع في مفاوضات بشأن هذه المسألة المهمة.

والنهج التي تعتمدها روسيا بخصوص العناصر الأساسية في المعاهدة معروفة تماماً وأود أن أذكركم ببعضها. ينبغي أن يشمل نطاق المعاهدة أولاً حظر كل إنتاج في المستقبل لليورانيوم والبلوتونيوم المستخدمين في صنع الأسلحة النووية؛ وثانياً، منع الدول الأخرى من المساعدة على إنتاج هاتين المادتين أو تشجيعه؛ وثالثاً، حظر نقل المواد الانشطارية من الاستعمال المدني إلى الاستعمال العسكري لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ولن تحظر المعاهدة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض غير صنع الأسلحة النووية أو المواد المتفجرة الأخرى. وستشمل هذه الأغراض غير المحظورة إنتاج اليورانيوم واستخدامه في الدفع البحري بما في ذلك الغواصات. ونؤيد رأي سعادة سفير فرنسا، السيد ريفاسو، وعدد آخر من الوفود، ألا يشمل نطاق المعاهدة المخزونات الحالية من المواد الانشطارية. وينبغي ألا تكون مدة سريان المعاهدة محدودة. وضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول أمر حيوي لا سيما منها القوى النووية والبلدان التي تملك القدرة على إنتاج المواد النووية المتفجرة ولديها مرافق لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي المستنفد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي، سعادة السفير لوشينين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة السويد الموقرة، سعادة السفيرة إليزابيت بورسرين بونيه.

السيدة بورسين بونيه (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود، سيدي الرئيس، أن أعبر لكم عن سروري لتوليكم الرئاسة. ويسعد السويد أن تساعدكم في جميع الجوانب على اضطلاعكم بمهامكم.

وأود أيضاً أن أعرب عن سرور بلدي لأن البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، والذي كانت السويد أول من صدق عليه، قد وصل الآن مرحلة الدخول حيز النفاذ.

وأرحب كل الترحيب بتركيز هذا الأسبوع على مسائل متعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولن أقوم اليوم سوى بإبداء بعض الملاحظات العامة، تماشياً مع الخطة التي تعتمدهم اتباعها، وأعتقد أن سياسة السويد العامة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لا تخفى على أحد. ويتطلع وفد بلدي إذن إلى الفرصة التي تسمح لنا جميعاً بالانتقال إلى مستوى يكون فيه النقاش أكثر تفصيلاً وواقعية في وقت لاحق هذا الأسبوع، بمشاركة فعالة من عدة خبراء من العواصم بما فيها عاصمة بلدي.

ويتساءل البعض عما إذا كانت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا تزال على ما كانت عليه من وجهة في التسعينات. ويسأل البعض الآخر إن كانت هناك جدوى من بذل الجهود للتفاوض على معاهدة إذا لم يكن هناك يقين بأنها ستستوفي بشكل تام إمكاناتها المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. أما حكومة بلدي فهي ترد على هذين السؤالين رداً واضحاً بالإيجاب.

فعلاً تزال الفوائد الأساسية من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قائمة. وستصبح عملية نزع السلاح النووي التي تتسم بطول أمدها عملية لا رجعة فيها، من خلال الوقف الدائم لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض الأسلحة النووية، مع ضمان عدم نقلها من الأغراض السلمية إلى أغراض صنع الأسلحة النووية. وستستفيد كذلك أهدافنا المشتركة بشأن عدم الانتشار من إنهاء الإنتاج ومن ثم خفض التدريجي لمخزونات المواد المستخدمة في الأسلحة. ويجدوني أمل صادق أن يكون الجميع متفقاً على أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أيضاً أن تكون غير تمييزية حتى تقلص من حدة الآثار التمييزية الناتجة عن نظام معاهدة عدم الانتشار.

وقد أعلنت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، من جانب واحد، عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة وهي الآن ملتزمة بهذا الوقف. وينبغي أن تقتدي بذلك كافة الدول المعنية في انتظار إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع ذلك، يستمر عبر العالم إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة ويستمر معه قلقنا بشأن الإنتاج المحتمل والمتواصل. وعلاوة على ذلك، فإن حالات الوقف الاختياري الراهنة لا تتسم بالارجعة ولا تطبق بشكل شفاف ويمكن التحقق منه بصورة فعالة.

وقد أثر النقاش الأوسع بشأن معاهدة عدم الانتشار ودورة الوقود النووي في تفكيرنا الخاص بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. بيد أنه لم يحل البتة محل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. بل إن اتفاقاً تتفاوض عليه أطراف متعددة يضع حداً لكل إنتاج في المستقبل للمواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة سوف يسهل النقاش أيضاً في محافل مهمة أخرى بشأن كيفية تناول الشواغل المتعلقة بالانتشار والمتصلة بدورة الوقود النووي عموماً.



لقد صيغت مواقفنا الوطنية بشأن جوانب محددة من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أواخر التسعينات عندما بدا لفترة وجيزة أن هناك مفاوضات حقيقية ناشئة. وتستحثنا التطورات الدولية مجدداً على التفكير في بعض تلك العناصر.

إن التهديد باحتمال تمكن عناصر فاعلة من غير الدول من صنع سلاح نووي سيؤثر في رأينا بشأن المواد التي ينبغي أن تشملها المعاهدة. وستكون أمام الخبراء خلال هذا الأسبوع فرصة لإلقاء نظرة جديدة على تعريف المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة والمواد الانشطارية الممكن استخدامها في صنع الأسلحة.

ولربما تعين إعادة النظر أيضاً في التهج التي تكتنف استخدام المواد الممكن استعمالها في صنع الأسلحة استخداماً خارجاً عن المجال النووي، سواء منه العسكري أو المدني، في ضوء التوجهين التقني والسياسي، بعيداً عن هذه الاستخدامات.

ويجري استنباط تقنيات ونهج تحقق جديدة ستستمر في تطوير قدرتنا على التحقق بصورة فعالة من الامتثال لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل البناء على مستوى الخبراء مع من قد يكون له رأي عن التحقق يطغى عليه التشاؤم.

وما زلنا نعتقد أن مسألة المخزونات جزء أساسي من المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سواء من منظور عدم الانتشار أو نزع السلاح. وهناك نهج واقعية عديدة جاهزة للنقاش، بما فيها تلك التي قدمت في ورقة العمل الكندية. وما زالت هذه المقترحات المتواضعة في رأيي تستحق دراسة مستفيضة هذا الأسبوع.

ومن الواضح أن نقاشات خبراءنا هذا الأسبوع ستتمحور أساساً حول النطاق (بما فيه التعاريف والمخزونات) والتحقق. بيد أن آراءنا بشأن أحكام أخرى في المعاهدة قد تحتاج أيضاً إلى بعض المناقشة وإعادة النظر فيها في ضوء التطورات الأخيرة. ويشمل هذا الأمر أحكام بدء حيز النفاذ، حيث ينبغي مراعاة التجربة المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن الالتزامات هي الالتزامات وينبغي الوفاء بها. وعقب التعهد "بالشروع فوراً" في التفاوض في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية "والتعجيل بإبرامها"، ينبغي أن نعتمد جميعاً مواقف سياسية تتيح إمكانية تحقيق تقدم جوهري. أما التقصير فسيقوض فرص التقدم صوب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بل وسيضعف من مصداقية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار أيضاً. ويتطلع وفد بلدي الآن إلى أسبوع من النقاش البناء بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأمامنا الآن فرصة للدفع بعجلة المفاوضات بشأن المعاهدة وإثبات الأهمية المستمرة لهذه الهيئة الجليلة، ألا وهي مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة السويد، سعادة السفيرة بورسين بونيه على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل تركيا الموقر، سعادة السفير تريكول كورتكيان.

السيد كورتياكيان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة أطلب فيها الكلمة خلال رئاستكم، أود بدوري أن أستهل بتهنئتك على توليكم هذا المنصب وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم وتعاوننا التام معكم في مساعيكم.

أعتقد أن بإمكاننا الاتفاق جميعاً على أن دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ قد بدأت بداية موفقة جداً. ويرجع الفضل في ذلك إلى ما بذله رؤساء المؤتمر الستة لهذا العام من عمل جاد وما تحلوا به من عزم. وسيتحقق يوماً ما الجدول الزمني المرتقب الخاص بالأنشطة التي حددتموها رفقة الأعضاء الخمسة الآخرين من مجموعة الرؤساء الستة. واجتماعات مؤتمر نزع السلاح تدور الآن بسلاسة وثبات.

كما نقدم تمنياتنا الخالصة وتقديرنا لأصدقاء الرؤساء، الذين يساهمون في هذه العملية. ونتمنى أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح بفضل هذه المساهمة الجديدة من كسر الجمود الذي يعتره، وهو ما ينبغي له فعله بشكل عاجل وباعتماد برنامج عمل شامل. وليس هذا الأخير غاية في حد ذاتها بطبيعة الحال، بل وسيلة لتحقيق غاية هي بالتأكيد إضفاء الأهمية مجدداً على مؤتمر نزع السلاح وبعثه على تقديم النتائج المتوخاة من هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في شؤون نزع السلاح.

وبما أن هذا الأسبوع مكرس لمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً للجدول الزمني لأنشطتنا، سيركز ما تبقى من تعليقاتي على هذه المعاهدة. ولكنني أود في البداية وضع الأمور في سياقها.

تولي تركيا أهمية بالغة لزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية اللذين تعد معاهدة عدم الانتشار النووي حجر الزاوية فيهما. ولئن كان صحيحاً أن نظام معاهدة عدم الانتشار قد مرت عليه أيام أفضل من هذه بالتأكيد، وأفلتت من أيدينا في السنة الماضية فرصة ثمينة لمواجهة التحديات خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، لا تزال تركيا ملتزمة دون تحفظ بهذا النظام المتميز.

ونعتقد أن نزع السلاح وعدم الانتشار عمليتان تعزز إحداهما الأخرى وتتطلبان تقدماً مستمراً ولا رجعة فيه على الجبهتين معاً. ومن هنا، نبقي ملتزمين التزاماً كاملاً بتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ التي أُنْفِقَ عليها خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. ويُعدّ وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إحدى الخطوات التي ستساهم بقدر أكبر في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولا يزال استخدام الأسلحة النووية والخطر الناجم عن انتشارها أحد أكبر التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ويتضاعف هذا التحدي من جراء التهديد الناشئ عن الإرهاب والفكرة المريعة التي ترى أن الإرهابيين قد يضعون أيديهم الشريفة يوماً ما على ما يسمى القنابل القذرة، مهما كان نوع ما يحصلون عليه منها، بما فيها النووية. ويرى وفد بلدي أن الحل واضح لا غبار عليه وهو الشروع فوراً في مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح على معاهدة غير تمييزية وتطبق عالمياً تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة والتعجيل بإبرامها دون شروط مسبقة ومع مراعاة تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه.

وفي انتظار دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي لكافة الدول أن تعلن وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة وأن تلتزم به. وترحب تركيا

بالإجراءات التي اتخذتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إذ أعلنت من جانب واحد عن هذا الموقف الاختياري، وتطلب إلى الدول التي لم تعلن بعد عن هذا الموقف الاختياري لإنتاج تلك المواد بأن تقوم بالمثل.

وهناك عناصر في الترتيبات التي اتخذها بلدي أود أن أتحدث عنها بمزيد من التفصيل. أولاً، يعتقد وفد بلدي اعتقاداً جازماً أن مفهوم التحقق جزء حيوي من أي معاهدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وإذا كنا نرغب في الحديث عن الامتثال لصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار، ينبغي لنا حتماً أن نتحدث عن التحقق الذي نرصد به وجود هذا الامتثال أو غيابه.

وهناك جانب آخر نعتقد أنه ينبغي تناوله هو مسألة النطاق التي ترتبط في الواقع بمسألة التحقق. بيد أن تركيا لا تعتبر لا التحقق ولا النطاق شرطاً مسبقاً للشروع في المفاوضات. ولا نزال ننتهج المرونة وسنكون على أهبة الاستعداد للبدء في مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، سواء أكانت بناء على مقترح السفراء الخمسة أو المقترح الهولندي الذي جاء العام الماضي في شكل ورقة "أفكار للتأمل" أو على أي مقترح آخر رسمي أو غير رسمي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق توافق في الآراء.

وسينبغي بكل تأكيد تناول عدة مسائل مثل التحقق والنطاق خلال سير المفاوضات. غير أن المفاوضات المتعددة الأطراف يمكن أن تبدأ على الأقل دون إضاعة مزيد من الوقت الثمين بما أن هذه المسائل لن تكون شروطاً مسبقة.

وستتمكن المعاهدة غير التمييزية التي تطبق عالمياً ويمكن التحقق منها بشكل فعال لوقف إنتاج المواد الانشطارية من قطع أشواط طويلة بالفعل في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولكي تبدأ المفاوضات على هذه المعاهدة وتبرم في أقرب وقت ممكن، تقرر تركيا بضرورة إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح تكون لها ولاية مناسبة للنظر في نزع السلاح النووي، وتؤيد تركيا المقترحات الداعية إلى إنشاء هذه الهيئة فوراً.

ونتمنى أن تواكب مداولات هذا الأسبوع والاتصالات الهامشية هذه التطورات.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأشكر أيضاً من خلالكم الوفود التي دعت خبراء من عواصمها إلى جنيف لمشاطرتنا خبرتهم. ويتطلع وفد بلدي للاستماع إلى عروض ومساهمات الخبراء.

وأود في الختام دعوة كافة المجتمعين في هذه القاعة ليتذكروا مرة أخرى أن التحديات لا تختفي ببساطة وأن المشاكل لا تحل نفسها بنفسها. بل علينا أن نشترك كافة في العمل لنتمكن هذا المؤتمر من أن يستعيد أبعاده السابقة ويكون عند مستوى التطلعات الخارجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير تركيا على كلماته الرقيقة وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا الموقر، سعادة السفير يوهانس لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أنني كنت قد طلبت الكلمة في وقت سابق خلال رئاستكم المقتدرة، سوف أحوض مباشرة في الموضوع المعروض علينا، مشيراً مع ذلك إلى شعوري بارتياح كبير لخبر تصديق المشاركين الثامن عشر والتاسع عشر على البروتوكول الخاص بمخلفات الحرب. وتعلمون جميعاً أن التفاوض على هذا البروتوكول جرى تحت رئاسة هولندا أي تحت رئاسة سلفي، ولذلك نحن تواقون جداً لبدء سريانه في وقت قريب. ونرحب ترحيباً حاراً بهذا الخبر.

تعد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية التالية على جدول أعمال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح المتعدد الأطراف. فستحظر هذه المعاهدة الإنتاج الإضافي من المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية والمتفجرات النووية، وبذلك تكون عنصراً حيوياً في أية استراتيجية دولية متماسكة من استراتيجيات عدم الانتشار النووي. والمعاهدة الفعالة والتي يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتقيّد إنتاج المواد الانشطارية المخصصة للأسلحة وتزيد عدد مرافق الإنتاج الخاضعة لضمانات الأمن الدولية، تعتبر خطوة ضرورية إلى الأمام في مساعيها لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وترى هولندا أن لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أهمية بالغة في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح المتعدد الأطراف، وتدعو إلى بدء المفاوضات دون شروط مسبقة على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المتفجرة.

وقد أعرب المجتمع الدولي مراراً في الماضي عن استعداده لبدء مفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بتوافق في الآراء. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ قراراً أوصى "بالتفاوض في أنسب محفل دولي على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية يمكن التحقق منها دولياً وفعالاً تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة". وفي وثيقة مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح التي اعتمدت خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها في عام ١٩٩٥، أقرّ المجتمع الدولي بأهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ودعا إلى "الشروع فوراً في مفاوضات على اتفاقية غير تمييزية تطبق عالمياً تحظر إنتاج المواد الانشطارية المخصصة للأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية المتفجرة والتعجيل بإبرامها وفقاً للبيان الصادر عن المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح والولاية الواردة في ذلك البيان". واتفق المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ على اتخاذ ١٣ خطوة عملية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تنفيذاً منتظماً وتدرجياً، بما في ذلك الشروع فوراً في التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بغية إبرامها في غضون خمس سنوات.

وهولندا مستعدة لبدء المفاوضات بناءً على تقرير المنسق الخاص ومقترح السفراء الخمسة. غير أن هذا المقترح التوفيقى بشأن برنامج العمل لم يسلم من إثارة الجدل رغم ما يبدو من دعم واسع له. وبغية الاستجابة لشواغل بعض الدول الأعضاء في المؤتمر، وزعت هولندا ورقة غير رسمية في عام ٢٠٠٥ تعرف أيضاً باسم ورقة "أفكار للتأمل". ونظراً لأهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وافقت هولندا في السنة الماضية بناءً على ورقة "أفكار للتأمل" على الشروع الفوري في المفاوضات بصفتها خطوة أولى في سياق أوسع من شواغل الأمن العالمي.

وسيكون الهدف الرئيسي من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هو وضع حد لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم المستخدمين في الأسلحة النووية. ومع أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية معاهدة متعددة الأطراف، إلا أنها ستؤثر بشكل رئيسي على الدول التي تنتج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة أو كانت تنتجها.

وكنتيجة مباشرة، ينبغي لكافة منشآت التخصيب للأغراض العسكرية وإعادة المعالجة التي تنتج المواد النووية المستخدمة في المتفجرات النووية إما أن تُغلق أو تفكك أو تحوّل إلى أغراض مدنية وتُخضع للضمانات الأمنية، وهو ما سيكون مساهمة حقيقية في نزع السلاح الشامل. وسيؤدي هذا الأمر إلى التقليل من حدة التمييز الذي يطبع الآن تطبيق ضمانات الأمن. وسيكون بذلك على الدول القادرة على صنع أسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تقبل بنفس ضمانات الأمن على أنشطتها النووية المدنية.

لقد كانت هناك بعض الملاحظات العامة على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأتطلع إلى النقاشات المركزة والمستفيضة التي سنجرها خلال ما تبقى من هذا الأسبوع. وأنا على يقين من أننا سنأتي بمزيد من الملاحظات في الوقت المناسب، لكنني سعيد بانضمام عدد كبير من الخبراء لإثراء نقاشاتنا. ولهذا السبب أيضاً أنا مسرور جداً لتمكنا من تنظيم منتدى للنقاش بعد ظهر هذا اليوم في هذه القاعة بالذات بمشاركة أعضاء الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية، ذوي الكفاءة العالية والقادمين من مقار مختلفة من أرجاء العالم لإطلاق صافرة بداية النقاش إن صح التعبير. وقد قمنا بمثل هذا العمل في مناسبات عديدة في السنوات العشر الماضية بغية الإبقاء على هذه المفاوضات على جدول الأعمال على الأقل. ونتمنى الآن أن يكون هذا المحفل حافزاً للشروع الفوري أخيراً في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا الموضوع في إطار مزيد من الجهد الجماعي في ظل التوجيهات المقتردة لرؤساء المؤتمر الستة لهذا العام.

والحقيقة أننا قطعنا خلال الأعوام العشرة الماضية أشواطاً طويلة بكل تأكيد أثرت على مصداقية هذه الهيئة الجليلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير الهولندي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الموقر، سعادة السفير دونغ - هي تشانغ.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتقديم الشكر لكم على الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلي وعلى إعطائي فرصة الشروع في عملي بصفتي سفير كوريا الجديد من خلال مخاطبة هذه الهيئة الجليلة التي أدت دوراً محورياً في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم، بصفتي وافداً عليكم، تعاوي الكامل معكم لإنجاح هذه الدورة.

لقد باشر مؤتمر نزع السلاح مهمته هذه السنة بإدراك متجدد للغاية المنشودة. وأعتقد أن النهج المشترك الذي اعتمده الرؤساء الستة لهذا العام، ولا سيما جدول المؤتمر الزمني غير المسبوق الذي سيستمر سنة كاملة، عملية مهمة ستتيح لمؤتمر نزع السلاح الزخم اللازم للخروج عن التيار الذي عاشه في الماضي وستمكن هذه الهيئة

من العودة إلى العمل بجدية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم أنني سأبذل ما في وسعي للمساهمة في المضي بعمل مؤتمر نزع السلاح قدماً.

لقد كان بدء المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية من أولويات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح منذ عام ١٩٩٣، عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٧٥/٤٨ لام الذي يدعم المفاوضات على هذه المعاهدة. وتعددت الأصوات المطالبة منذ ذلك الوقت ببدء المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. بيد أن ما من تقدم موضوعي أحرز حتى الآن في هذه المسألة المهمة.

ولا أبالغ إذ أشدد التأكيد على أهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بصفتها الخطوة المنطقية التالية التي تعقب اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا في مجال عدم الانتشار النووي فحسب، بل في نزع السلاح أيضاً. والمعاهدتان كلتاهما دعامة أساسية تتم نظام معاهدة عدم الانتشار وتعززه. بل وستشكلان فعلاً خطوتين مهمتين إلى الأمام. بما أنهما ستضعان قيوداً نوعية وكمية على زيادة انتشار برامج الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ستساعد معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بقدر أكبر على التقليل من خطر السرقة النووية والإرهاب.

وكما ورد في مناسبات عديدة سابقة لا تزال جمهورية كوريا تعطي الأولوية الكبرى للشروع في أقرب وقت ممكن في مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويعتقد وفد بلدي أن هذه هي المسألة الوحيدة الجاهزة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وأدعو في هذا السياق إلى إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح للشروع في المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولن يؤدي أي تأخير إضافي إلا إلى إلحاق الضرر بمصداقية مؤتمر نزع السلاح بصفته هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح. ولهذا نتمنى أن تؤدي النقاشات المركزة بشأن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خلال رئاستكم إلى إيجاد جو ملائم من خلال رفع مستوى الوعي العام بالمسائل ذات الصلة.

وأود أن أقدم على ضوء هذه الخلفية آراء حكومة بلدي بشأن الجوانب الجوهرية في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

أولاً، فيما يتعلق بتعريف المواد الانشطارية، تعج المؤلفات بتعاريف لهذه المصطلحات بما فيها وثائق صادرة عن الأمم المتحدة وأخرى عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعريف المواد الانشطارية هو أول مسألة ينبغي النظر فيها خلال المفاوضات. فكيفية تعريفها أمر مهم لأن له آثاراً مباشرة على نطاق المعاهدة. ويرى وفد بلدي في هذا الصدد أن معيار "مواد الاستخدام المباشر" الذي تستعمله الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتيح إطاراً مرجعياً جيداً لمزيد التفصيل. وسيقدم الخبران الكوريان آراءهما بشأن هذه المسألة بالتفصيل خلال اجتماع الخبراء.

ثانياً، فيما يتعلق بنطاق المعاهدة، يعتقد وفد بلدي أن التزامات المعاهدة ينبغي أن توضع بشكل يجعلها تحقق هدف المعاهدة ومقاصدها بفعالية. ولا ينبغي في هذا الصدد أن تقتصر الأنشطة التي يجب حظرها على

الإنتاج، بل ينبغي أن تشمل أيضاً كافة الأنشطة المتعلقة بالمواد المستخدمة في الأسلحة النووية من قبيل التحويل والإعادة والنقل.

وهناك مسألة أخرى ذات صلة هي كيف نتعامل مع المخزونات الموجودة. وينبغي استكشاف حل قابل للتطبيق لتسوية الخلافات المتعلقة بإدراج المخزونات الموجودة من المواد النووية. ولهذا نعتقد أن اقتراح جنوب أفريقيا الوارد في الوثيقة CD/1671 والذي ينص على أن "الفائض" من المواد المستخدمة في الأسلحة النووية يمكن إدراجه في الجرد الأول عندما تدخل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، اقتراح قيم.

ثالثاً، يؤيد وفد بلدي معاهدة يمكن التحقق منها دولياً لوقف إنتاج المواد الانشطارية تتماشى مع تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه. غير أن إمكانية استمرار نظام التحقق ونطاق هذا النظام سيتوقفان إلى حد بعيد على مدى اشتغال معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على المواد والأنشطة. وينبغي لنا أيضاً أن نراعي بشكل تام التكاليف المترتبة عن مختلف المقترحات. ولذلك نتوقع أن تمكننا الاجتماعات الحالية من تقييم فئة خيارات التحقق برمتها ونأمل أن تتيح لنا فرصة لنصرف تفكيرنا تحديداً إلى ترتيب واقعي.

ولا ينبغي لنا أخيراً أن نتغاضى عن أهمية الجوانب القانونية في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فضمن مشاركة كافة الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار له أهمية بالغة في تأمين عالمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وفعاليتها. ومع ذلك، ينبغي لنا أيضاً أن نفكر في أحكام أكثر مرونة وقابلية للتطوير لتدخل المعاهدة حيز النفاذ، مراعاة لتجربتنا مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي لنا أن نحاول تجنب الوقوع في نفس الصعوبات التي واجهناها مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتي لا يزال يتعين للأسف إنفاذها.

وفي غضون ذلك، نلح على كافة الدول التي تملك قدرات نووية ولم تعلن بعد طواعية عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة أن تقوم بذلك دون تأخير نظراً للحاجة الطارئة إلى تقييد إنتاج المواد الانشطارية. وسيؤدي هذا بالتأكيد إلى الشفافية وبناء الثقة بين الدول.

وختاماً، يحدوني أمل صادق أن تؤتي المناقشات المركزة على مدى هذا الأسبوع بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبفضل مشاركة مجموعة كبيرة من الخبراء القادمين من عواصمنا، نتائج مثمرة وبنائة وأن تكون دعامة متينة لمداولاتنا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير جمهورية كوريا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين، السيد مارسيلو فايي فونروج.

السيد فايي فونروج (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، إنني إذ أستهل بياني الموجز الذي لا يتجاوز أربع فقرات، أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم على تعيينكم رئيساً لهذا المؤتمر وأن أعرب لكم عن مدى سرورنا لرؤيتكم تترأسون اجتماعاتنا. وأؤكد لكم أن هذا الوفد سيدعم كافة جهودكم للوفاء بولاية هذا الحفل. ونضم صوتنا في توجيه الكلمات الرقيقة بخصوص تعيين سعادة السفير تيم كولي على رأس شعبة شؤون نزع السلاح بجنيف.

وترحب الأرجنتين دائماً بالجهود الرامية إلى الحد من إنتاج الأسلحة النووية، ولذلك من الواضح أن هذا الوفد يعيد تأكيد دعمه لإبرام صك دولي غير تمييزي متعدد الأطراف ويمكن التحقق منه دولياً وبفعالية يحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من المواد المتفجرة.

ولا شك أن اعتماد صك يتسم بهذه المميزات سيساعد على تعزيز نظام عدم الانتشار وسيشكل خطوة عملية صوب الإزالة التدريجية للأسلحة النووية، محافظاً في نفس الوقت على حق الدول المشروع في إنتاج المواد الانشطارية للأغراض السلمية - أي أنه سيضمن تطوير كافة تكنولوجيات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولا سيما منها تلك التي يكون الهدف منها امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة.

وترى الأرجنتين أن هذه المعاهدة لا ينبغي أن تكون محدودة من خلال إقصاء المواد أو المرافق أو العمليات، وإلا لن يكون حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة الذرية سوى حظر نسبي. وهناك طرق لتفادي حالات الإقصاء المذكورة عبر اتباع نهج دينامي ومتدرج والأخذ بإجراءات بناء الثقة.

وإذ نضع في الحسبان أن إدراج مخزونات المواد النووية أو عدم إدراجها سوف يحدد ما إذا كان أي اتفاق يُتوصل إليه معاهدة لترع السلاح أو معاهدة لعدم الانتشار، فإننا سنولي اهتماماً خاصاً هذا الأسبوع للمناقشات المتعلقة بإدراج المخزونات في مرحلة ما من مراحل هذه المفاوضات عند انعقادها.

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فايي فونروج ممثل الأرجنتين على بيانه.

إنني أنظر إلى الساعة التي يبدو لي أن عقاربها تدور بسرعة كبيرة. وأنوي إعطاء الكلمة لمتكلم واحد فقط. ثم ستستأنف القائمة غداً الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة خلال الجلسة العامة. وسأتوجه ببعض الإعلانات بعد انتهاء آخر كلمة اليوم.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا الموقر، سعادة السفير كارلو تريزا.

السيد تريزا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إننا نتطلع إلى النقاش المركز والمنظم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المعروضة أمامنا ونعبر عن تقديرنا لما تبذلون من جهود لا تكل تحضيراً لهذا الحدث. ونرحب أيضاً بزملائنا الجدد الذين يشاركون لأول مرة في عملنا وهم سعادة السفارة الأسترالية ميلار وسعادة السفير تشانغ ممثل جمهورية كوريا وسعادة السفير دانكان ممثل المملكة المتحدة، كما نرحب بعودة سعادة السفير تيم كولي في منصبه الجديد.

لقد عبرت دول الاتحاد الأوروبي ودول عديدة أخرى أيضاً بالفعل عن آرائها العامة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الدورات السابقة المكرسة لترع السلاح النووي. وكانت إيطاليا واحدة من هذه الدول. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي فعلاً جزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي/تحديد السلاح وعملية عدم الانتشار. وهي من أولويات عدة وفود، بل أولويتها القصوى. وأصبحت جاهدة لتجري مفاوضات بشأنها نظراً لمرحلة الاستعداد المتقدمة التي تميزها ولأن مفهوم حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة



يحظى في اعتقادنا بتوافق كبير في الآراء. وتؤيد إيطاليا تأييداً تاماً بيان الاتحاد الأوروبي بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الصادر في ٣٠ آذار/مارس من هذا العام.

ولن أكرر اليوم الحجج التي تجعل من مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أولويتنا. فقد بلغنا مرحلة ينبغي لنا فيها أن نتجاوز مجرد الدفاع عن معاهدة ونبدأ بالأحرى استكشاف مميزات الرئيسية. ونرحب بضم بعض الوفود خبيراً أو أكثر إلى صفوفها، كما نقدر الورقات التي وُزعت بالفعل. فقد قرأنا بعضها ونؤكد في تعليق أولي على جدية الجهود المبذولة من طرف الوفود والخبراء على السواء. وتسלט الوثائق الضوء على تعقد المسألة وعلى طبيعتها المتعددة الأوجه وأثرها المباشر في بعض المصالح الأمنية الأساسية، ومن ثم على صعوبة مهمتنا. وينبغي أن يكون الاتفاق على "العمل الجوهري" للمعاهدة أول ما نسعى إلى تحقيقه؛ وستكون التعاريف جزءاً أساسياً آخر من العملية. وبناءً على ذلك، سيصبح من الممكن تحديد مزيد من المميزات للمعاهدة مثل إمكانية التحقق والنطاق كما ورد في إحدى الورقات. ولسنا الآن ننطلق من الصفر: فما انفك المجتمع الدولي يعمل في هذه المسائل لعقود عديدة. ونعتبر معاهدة عدم الانتشار التي يقرها العالم بأهميتها، بما في ذلك الدول غير الأطراف فيها وكما جاء على لسان سعادة سفير شيلي، نقطة مرجعية أساسية. وسيكون العمل التحضيري الممتاز الذي قامت به الرئاسة والوفود والأمانة وقام به الخبراء، علاوة على الخبرة الثمينة التي اكتملت داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرين رئيسيين لعملنا.

وضمت إيطاليا من جهتها إلى وفدنا خبيراً من بلدنا هو الأستاذ ماوريزيو مارتيني من جامعة كومو ووزعت بالفعل وثيقتين. أما أولاهما، فتتعلق بالمميزات العامة للمعاهدة وترتكز على أهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في منع الإرهاب النووي. وقد أشارت وفود شتى اليوم إلى الروابط القائمة بين معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والإرهاب النووي ومخاطر وجود سوق سوداء للتجارة النووية. وقد أحطنا علماً بهذه البيانات. أما الورقة الثانية فهي أكثر تخصصاً وتتعلق بمسألة دخول معاهدة ممكنة حيز النفاذ. وقد أيدت اليوم بعض الوفود أيضاً ملاحظات على هذه المسألة.

ومع أننا نتطلع إلى المناقشات المقبلة، لا يمكننا أن نتوقع أن تكون هذه المعاهدة الكلمة الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي، ولا ننتظر منها أن تحل المشاكل الإقليمية القائمة ذات الصلة بالمسائل النووية. فمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تكتسي طابعاً عالمياً متعدد الأطراف لا طابعاً إقليمياً.

ونتطلع إلى المناقشات المقبلة ونتمنى أن تأتي نتائج مداولاتنا في شكل فسيفساء منسجمة العناصر وألا تكون لغزاً لا يمكن فك طلاسمه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير الإيطالي على بيانه، وأتوقف كما قلت سابقاً عن إعطاء الكلمة للوفود الأخرى المدرجة على قائمة المتكلمين لدي نظراً لتأخر الوقت. وأؤكد للوفود أنها ستحظى بفرصة تناول الكلمة عندما سنستأنف جلستنا العامة الرسمية غداً على تمام الساعة العاشرة، على أمل حضور الجميع في الموعد على خلاف ما حصل اليوم.

وفي غضون ذلك، سيكون برنامج الجلسات لما تبقى من الأسبوع كما أخبرتكم من خلال منسقي الفرق المعنية على الشكل التالي. سنتحدث غداً صباحاً عن التعاريف ثم ننتقل إلى النطاق بعد الظهر. وسيجري الحديث في ١٨ أيار/مايو عن المحزونات وأي موضوع آخر ذي صلة. وسيخصص يوم الجمعة ١٩ أيار/مايو للائتمثال والتحقق.

ويبدو أن هناك اتفاقاً على أن تبدأ كل جلسة في شكل جلسة عامة حتى تتمكن الوفود من الإدلاء ببيانات عن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وعن المواضيع المقترحة أيضاً. ومن ثم، أعتزم العمل على ذلك النحو. وستعقب الجلسات العامة عند الضرورة جلسات عامة غير رسمية.

وفيما يخص النقاشات المركزة والمستفيضة بمشاركة الخبراء، فأنتم متعودون على أن مداخلات الخبراء بشأن البنود الفرعية الخاصة ينبغي أن تليها فوراً جلسة قصيرة جداً تستغرق ١٠ دقائق تقريباً للأسئلة والأجوبة لتوضيح بعض الجوانب التي ترد في العروض. لذلك فإن تلك الدقائق العشر ليست مخصصة للنقاش، بل للتوضيح فقط بشأن مصطلح مستخدم ربما أو مجرد سوء فهم. وستكون لدى الوفود عند نهاية العروض فرصة لتحليل المسائل المدروسة والتعليق عليها ولتقديم استنتاجات أيضاً إن هي رغبت في ذلك.

وسأكون ممتناً جداً لو أبدت الوفود مسبقاً رغبتها في تناول الكلمة، مشيرة قدر الإمكان إلى الجلسة التي ستتکلم فيها رسمية أم غير رسمية. ويهدف طلبي هذا إلى مساعدتنا على تدبير الوقت المتاح أمامنا تدبيراً أكثر فعالية. وإني لأبغض أن أكون مضطراً لنوقف نقاشاً ما بسبب ضيق الوقت.

وهناك إعلان آخر ينبغي أن أفيدكم به. فقد طلبت المكسيك بصفتها منسق مجموعة الـ ٢١ إعلان أن أعضاء مجموعة الـ ٢١ مدعوون للاجتماع هذا المساء في قاعة المجلس حوالي الساعة السادسة أو فور انتهاء الحلقة الدراسية بعد الظهر.

هذه هي إذن الإعلانات التي كان علي نقلها إليكم. وما لم يكن هناك وفد يود طلب الكلمة على الفور بشأن هذه الأمور، وهو ما يبدو لي، أعلن بهذا اختتام هذه الجلسة العامة. وأشكركم وسنلتقي مجدداً في هذه القاعة غداً الساعة العاشرة صباحاً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

-----